جـــامعـة فرحات عباس سطيـــف 1- الجزائر-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قســـم :العلوم الاقتصادية

مـــــذكـــــرة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة المـاستر شعبة علوم اقتصادية

تخصـص: اقتصاد دولي

الموضـــــــــــــــــوع

تأثير خروج بريطانيا على الاتحاد الجمركي الأوروبي

إعداد الطـالب:
طير أسماء

اشراف الأستاذ:
د بوقاعة زينب

تـــاريخ المنـــاقشة2025/06/29

لـــجنـــة المنـــاقشـــة:		
الصفة	الأستاذ	الرتبة العلمية
الرئيس:	هواري عبد القادر	أستاذ محاضر قسم أ
المشرف:	د بوقاعة زينب	استاذ محاضر قسم أ
المناقش:	بن عواق أمين شرف الدين	استاذ

السنة الجامعية:2024 /2025

جـــامعـة فرحات عباس سطيـــف 1- الجزائر-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قســـم :علوم اقتصادية

مـــــذكـــــرة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة المـاستر شعبة علوم لاقتصادية

تخصـص: اقتصاد دولي

الموضـــــــــــــــــوع:

تأثير خروج بريطانيا على الاتحاد الجمركي الأوروبي

إعداد الطـالب:
طير أسماء

اشراف الأستاذ:
د بوقاعة زينب

تــاريخ المنـــاقشة2025/06/29

لـــجنـــة المنـــاقشـــة:		
الصفة	الأستاذ	الرتبة العلمية
الرئيس:	هواري عبد القادر	أستاذ محاضر قسم أ
المشرف:	بوقاعة زينب	استاذ محاضر قسم أ
المناقش:	بن عواق أمين شرف الدين	استاذ

السنة الجامعية:2024 /2025

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ [طه: 114]

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم،
الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبتوفيقه تتحقق الغايات.

إلى من كان لهم الفضل بعد الله في كل خطوة خطوتها...

إلى والديّ العزيزين، نبض القلب وروح الحياة،
لكما كل الحب والتقدير على دعمكما المستمر، ودعائكما الصادق، وصبركما عليّ طوال مشواري.

إلى إخوتي وأخواتي، منبع التشجيع ورفقاء الدرب،
شكرًا لوجودكم الذي يمنحني القوة دائمًا.

إلى أصدقائي الأوفياء، الذين كانوا دومًا بجانبي في أوقات الجدّ والتعب،
أشكركم على روحكم الطيبة، ومساندتكم الصادقة.

وإلى كل أستاذ ومعلم، وإلى كل من آمن بي وفتح لي بابًا نحو المعرفة،
لكم مني أسمى عبارات الشكر والامتنان.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من كان له أثر في رحلتي العلمية.

شكر

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى وبعد:

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا

عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال:" لا يشكر الله من لا يشكر الناس" (رواه أحمد وأبو داود والبخاري)

فعملا بهذا الحديث، نتقدم بالشكر الخاص والجزيل للأستاذة المشرفة التي لم تبخل علينا بالنصائح والتوجيهات القيمة فجزاها الله خير الجزاء، إلى جميع من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد، فالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إخراج هذا الموضوع إلى النور من قريب أو بعيد.

أولا

1 المقدمة

يشكل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، المعروف بـ"البريكست"، أحد أبرز الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية في العقد الأخير. فقد مثّل هذا القرار نقطة تحول في مسار التكامل الأوروبي، ليس فقط من حيث الانفصال السياسي، بل بما يحمله من تداعيات هيكلية عميقة على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي. ومن بين أبرز جوانب هذا الانفصال، يبرز الخروج من الاتحاد الجمركي الأوروبي، باعتباره أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

لم يكن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الجمركي مجرد خطوة إجرائية، بل جاء نتيجة لجملة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية؛ في مقدمتها استعادة "السيادة التجارية"، وإمكانية التفاوض المستقل على اتفاقيات تجارية خارج مظلة الاتحاد، إلى جانب الرغبة في التحكم الكامل بالسياسات الجمركية والتجارية. إلا أن هذا القرار طرح تحديات كبيرة، لاسيما في ظل استمرار اعتماد الاقتصاد البريطاني على السوق الأوروبية، التي تعد الشريك التجاري الأول للمملكة المتحدة.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي على العلاقات التجارية بين الطرفين، وذلك من خلال دراسة حجم وتأثير التحولات في التبادل التجاري، والتكاليف الجمركية الجديدة، وإعادة هيكلة سلاسل الإمداد، فضلا عن محاولة تقييم قدرة بريطانيا على تعويض السوق الأوروبية باتفاقيات تجارية بديلة.

إشكالية الدراسة:

بناء على التغيرات الجوهرية التي أحدثها انسحاب بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي، تبرز الحاجة إلى فهم دقيق لأبعاده وتداعياته على مستقبل العلاقات التجارية، الأمر الذي يثير تساؤلا رئيسيا:

ما مدى تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي على حجم وجودة العلاقات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي؟

الأسئلة الفرعية:

- ما اثر انسحاب بريطانيا من الاتحاد الجمركي الاوروبي على المبادلات التجارية بين الطرفين ؟
-الى أي مدى تمكن الاتحاد الاوروبي من التكيف مع اثار الخروج البريطاني ؟
- ما هي التحديات الجمركية والتنظيمية التي ترتبت عن هذا الانسحاب؟

فرضيات الدراسة:

-يؤدي انسحاب بريطانيا من الاتحاد الجمركي لاوروبي الى تراجع المبادلات التجارية بين الطرفين بسبب عودة الحواجز الجمركية و زيادة الاجراءات التنظيمية

-تمكن الاتحاد الاوروبي من التكيف جزئيا مع اثار البريكست بفضل مرونة انضمته الجمركية و تحديث الياته التنسيقية

- نتج عن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي تحديات جمركية وتنظيمية معقدة أثرت سلباً على سلاسل التوريد وعمليات التصدير والاستيراد.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة بالنظر إلى حساسية الظرف التاريخي لخروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي، حيث توفر تحليلا علميا لأبعاد هذه الخطوة وتداعياتها الاقتصادية، بما يمكن صانعي القرار والباحثين من استشراف الآثار بعيدة المدى لهذا الحدث على العلاقات التجارية الأوروبية والعالمية.

أهداف الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة كونها تسلط الضوء على الآثار الاقتصادية والتجارية لانفصال بريطانيا عن الاتحاد الجمركي الأوروبي، وتكشف مدى قدرة الاتحاد الاوروبي على التكيف مع الو اقع الجديد.

كما تساعد في فهم التحديات التنظيمية التي واجهتها و أثر ذلك على موقعها الاقتصادي العالمي.

- تحليل الأسباب الاقتصادية والسياسية لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي.
- تقييم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على التجارة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.
- تحليل المؤشرات الاقتصادية البريطانية قبل وبعد الخروج من الاتحاد الجمركي.
- تسليط الضوء على التحديات الجمركية والتنظيمية التي أفرزها الانسحاب.
- تقديم توصيات للسياسات التجارية في ضوء المتغيرات الجديدة.

التعاريف الإجرائية: **التعاريف الإجرائية:**

- **بريطانيا:(United Kingdom)**

تقصد بها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وهي دولة ذات سيادة تقع في شمال غرب أوروبا، وتعد من أهم الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين في القارة. في سياق هذه الدراسة، يقصد بها الطرف المنسحب من الاتحاد الأوروبي في 31 يناير 2020، وما ترتب على هذا الانسحاب من آثار على الاتفاقات التجارية والجمركية الأوروبية.

- **بريكست:(Brexit)**

مصطلح يستخدم للإشارة إلى خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وهو اختصار لعبارة British Exit. في هذه الدراسة، يشير إلى العملية القانونية والسياسية التي بدأت بالاستفتاء الشعبي في يونيو 2016 وأدت إلى انسحاب بريطانيا الرسمي من الاتحاد، مع التركيز على تبعاته الاقتصادية والجمركية.

- **الاتحاد الجمركي الأوروبي:(EU Customs Union)**

هو اتفاق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية فيما بينها وتوحيد التعريفات الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء. في هذه الدراسة، يفهم على أنه إطار تنظيمي واقتصادي تأثّر مباشرة بخروج بريطانيا، حيث لم تعد بريطانيا جزءا منه بعد البريكست، مما أدى إلى تغييرات في أنماط التبادل التجاري.

- **العلاقات التجارية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي:**

في هذا السياق، يقصد بها الإطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم تدفقات السلع والخدمات بين الطرفين قبل وبعد البريكست، لا سيما التغيرات الناتجة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي وسوق الاتحاد الأوروبي الموحدة.

- **الاتفاقية التجارية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي (TCA – Trade and Cooperation Agreement):**

هي الاتفاقية التي وقعت في 30 ديسمبر 2020 ودخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 2021، لتنظيم العلاقات التجارية والأمنية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. تعتبر هذه الاتفاقية إطارا بديلا عن ترتيبات السوق الموحدة والاتحاد الجمركي.

ثانيا: أدبيات الدراسة

1. تمهيد:

يعد الاتحاد الجمركي من أبرز صور التكامل الاقتصادي بين الدول، حيث يهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية على الواردات من الدول خارج نطاق الاتحاد. وقد لعب هذا النموذج دور محوري في تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء، وخاصة في إطار الاتحاد الأوروبي، الذي يمثل أبرز الأمثلة على نجاح هذه الصيغة الاقتصادية.

منذ نشأته، ساهم الاتحاد الجمركي الأوروبي في تعزيز التجارة البينية، وزيادة تدفق السلع والخدمات، وتحقيق قدر أكبر من التكامل الاقتصادي. وقد كانت بريطانيا إحدى الدول الفاعلة داخل هذا الاتحاد، غير أن قرارها بالانسحاب (بريكست) شكل منعطفا مهم أثار العديد من التساؤلات حول مستقبل هذا التكتل ومدى تأثيره على التجارة والاقتصاد الأوروبي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار النظري لمفهوم الاتحاد الجمركي، وتطوره التاريخي، ودوره في تعزيز التجارة بين الدول الأوروبية، مع تسليط الضوء على تجربة بريطانيا داخل هذا الاتحاد وانعكاسات انسحابها منه.

2. الاتحاد الجمركي: المفهوم، التطور، ودور بريطانيا.

قبل التطرق إلى مفهوم الاتحاد الجمركي الذي يعد جوهر دراستنا علينا التطرق إلى الأدبيات النظرية التي تناولت التكامل الإقليمي وتلك التي تناولت موضوع التفكك للاستفادة منها في فهم علاقة بريطانيا بالاتحاد الأوروبي.

1.2 أسباب ودو افع التكامل وعوامل التفكك: إطار نظري

إن فهم ديناميكيات التكامل والتفكك الإقليمي يتطلب استعراض معمق للأطر النظرية التي حاولت تفسير هذه الظواهر. تعد تجربة الاتحاد الأوروبي، من التأسيس إلى "البريكست"، بمثابة مختبر غني لدراسة كل من دوافع التكامل وأسباب التفكك.

1.1.2 نظريات التكامل الإقليمي

شهدت عملية التكامل الأوروبي تطور تدريجي مدفوع بجملة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى عدد من النظريات الكبرى في العلاقات الدولية، أبرزها الوظيفية (Functionalism)، الوظيفية الجديدة (Neo-Functionalism)، الانتقالية (Transactionalism)، والفيدرالية (Federalism). وقد شكل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit) لحظة فارقة لا في المسار السياسي الأوروبي فحسب، بل أيضا في إعادة تقييم الأسس النظرية التي دعمت هذا المشروع الإقليمي لعقود. يمكن إجمال أبرز هذه النظريات فيما يلي:

- **النظرية الوظيفية(Functionalism)** : تعد الوظيفية، أحد الركائز الأساسية في فهم نشأة الاتحاد الأوروبي. تفترض هذه النظرية أن التكامل يبدأ في قطاعات فنية أو "وظيفية" محددة وغير سياسية، حيث تتعاون الدول لحل مشكلات مشتركة. ومع نجاح هذا التعاون، يتسع نطاق التكامل ليشمل قطاعات أخرى، مما يؤدي إلى "انسياب (spillover) "يمهد لتكامل سياسي أوسع. على سبيل المثال، بدأت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) كتعاون وظيفي يهدف إلى إدارة الموارد الحيوية، ثم تطورت لتشمل مجالات . (مخيمر، ح، 2020)
- **النظرية الوظيفية الجديدة(Neofunctionalism)** : توسع هذه النظرية نطاق الوظيفية لتشمل دور الفاعلين فوق الوطنيين، مثل المؤسسات الأوروبية، في دفع عجلة التكامل. تشدد الوظيفية الجديدة على أن التكامل لا يقتصر على التوسع الوظيفي الأفقي، بل يشمل أيضا تعميق السلطات فوق الوطنية، مما يمكنها من اتخاذ قرارات مستقلة عن الدول الأعضاء.

وتشير أدبيات الوظيفية الجديدة إلى أن وجود مصالح مشتركة ونخب متقاربة داخل الدول الأعضاء يدعم عملية التكامل.. (NOUBI, 2019)

- **نظرية التكافل الاقتصادي(Economic Interdependence) :** ينظر إلى التكامل الاقتصادي كقوة دافعة أساسية. فالترابط الاقتصادي العميق بين الدول، من خلال التجارة والاستثمار وحرية حركة السلع والخدمات ورأس المال، يخلق مصالح مشتركة تدفع نحو استمرار وتعميق التكامل. تبرز الأدبيات أن التكلفة الاقتصادية للخروج من التكتلات التكاملية قد تكون باهظة، مما يشكل حافزا للبقاء والتكامل . (Kotlinski, 2018)

2.1.2 أدبيات التفكك: (Disintegration)

بينما تقدم نظريات التكامل تفسيرات لدوافع التعاون، تركز أدبيات التفكك على العوامل التي تعيق أو تفكك التكتلات الإقليمية. يعد "البريكست" أبرز مثال على ظاهرة التفكك، ويعرف كل من هنريك شيلر وأنغريت إيبلر التفكك بأنه **"عمليات تآكل تضعف مستوى التكامل القانوني والاقتصادي والإقليمي"** . (Scheller، 2014) كما يعرف دوجلاس ويبر التفكك بأنه **"تراجع في نطاق السياسات المشتركة وعدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تراجع قدرة أجهزة الاتحاد على اتخاذ القرارات".** (Webber، 2014)

ويمكن تحليل أسباب التفكك من خلال عدة عوامل، والتي غالبا ما تتفاعل فيما بينها لتحدث تأثيرا مركبا:

- **تحديات السيادة الوطنية والقومية :**تعد الرغبة في الحفاظ على السيادة الوطنية الكاملة أحد أبرز العوامل التي قد تعيق أو تفكك التكامل. فعندما تصبح التزامات العضوية في التكتل الإقليمي كتقويض لقدرة الدولة على اتخاذ قراراتها المستقلة في مجالات حيوية (مثل السياسات الاقتصادية، التشريعات، أو السياسة الخارجية)، قد تنشأ ضغوط داخلية تدعو إلى إعادة تقييم العلاقة مع التكتل. تعزز هذه الضغوط من خلال صعود الخطابات القومية التي تشدد على الهوية الوطنية وتميزها، وتعارض أي شكل من أشكال التفويض للسلطات فوق الوطنية. تشير الأدبيات إلى أن تضارب المصالح الوطنية مع الأهداف المشتركة للتكتل يمكن أن يولد توترات تهدد التماسك . (Schnapper، 2015)
- **التباينات الاقتصادية وتوزيع الفوائد :**على الرغم من أن التكامل الاقتصادي يعد دافع رئيسي للاندماج، إلا أن التباينات في توزيع الفوائد والمكاسب بين الدول الأعضاء، أو حتى بين المناطق

وقطاعات المجتمع داخل الدولة الواحدة، يمكن أن تشكل بؤرة للتوتر. إذا شعرت بعض الدول أو الفئات بأنها تعاني من أعباء التكامل أكثر من حصولها على فوائده، أو أن مصالحها الاقتصادية تهمش، فقد تطالب بإعادة النظر في طبيعة عضويتها أو الانسحاب من التكتل. تسلط بعض الدراسات الضوء على أن تضارب المصالح الاقتصادية بين الدول الأعضاء يمكن أن يعزز من احتمالات التفكك.(Nouby,F. op.cit., p.90)

- **قضايا الهجرة والتحكم في الحدود** :تعد قضايا الهجرة وحرية حركة الأشخاص داخل التكتلات التكاملية من العوامل التي قد تثير جدلا كبيرا وتغذي مشاعر الاستياء. ففي بعض الحالات، قد تثير الهجرة مخاوف بشأن الضغط على الخدمات العامة، أو المنافسة في سوق العمل، أو حتى تشكل تحديات ثقافية واجتماعية. هذه المخاوف يمكن أن تترجم إلى مطالب شعبية للتحكم الصارم في الحدود واستعادة السيادة على سياسات الهجرة، وهذا ما يؤدي إلى التعارض مع مبادئ حرية التنقل الأساسية للتكتلات التكاملية.(Simon Tilford, 2015/2016)
- **تحديات الشرعية الديمقراطية والمساءلة** :قد تعاني المؤسسات فوق الوطنية، التي تشكل جزءا أساسي من أي تكتل متكامل، من تحديات في الشرعية الديمقراطية. فالمواطنون في الدول الأعضاء قد يشعرون بأن هذه المؤسسات بعيدة عن المساءلة المباشرة، وأن القرارات تتخذ بمعزل عن الإرادة الشعبية. هذا النقص المتصور في الشرعية الديمقراطية يمكن أن يغذي مشاعر عدم الرضا عن التكتل ككل، ويمكن أن يستغل من قبل القوى التي تعارض التكامل .Jacqueline,O) 2016, P14).
- **الأزمات الداخلية والخارجية** :تشكل الأزمات، سواء كانت اقتصادية (مثل الركود)، أو اجتماعية (مثل التوترات الداخلية)، أو أمنية (مثل الإرهاب أو الصراعات الإقليمية)، ضغوطا كبيرة على التكتلات الإقليمية. ففي أوقات الأزمات، قد تفضل الدول التركيز على الحلول الوطنية، وتقلل من التزامها تجاه الهياكل فوق الوطنية. يمكن أن تؤدي الأزمات إلى تفاقم الخلافات بين الدول الأعضاء، وتضعف التماسك الداخلي للتكتل، مما يمكن أن يعجل بعمليات الارتداد.

إن التفاعل المعقد بين هذه الدوافع التكاملية وعوامل التفكك هو ما يشكل مسار التكامل الإقليمي. فحين تتغلب الدوافع التكاملية، تتعمق الروابط وتتوسع مجالات التعاون؛ وحين تتفوق عوامل التفكك، قد تهدد هذه الروابط بالانفصال أو الارتداد، كما حدث في "البريكست."

2. 2 مفهوم الاتحاد الجمركي وتطوره

يعد الاتحاد الجمركي أحد أشكال التكامل الاقتصادي التي تهدف إلى تعزيز التعاون التجاري بين مجموعة من الدول من خلال إزالة الحواجز الجمركية فيما بينها وفرض تعريفة جمركية موحدة على وارداتها من الدول الأخرى. يمثل هذا النموذج مرحلة متقدمة من تحرير التجارة ويساهم في تشجيع تدفق السلع والخدمات بين الدول الأعضاء. وقد شهد مفهوم الاتحاد الجمركي تطورا مشهود عبر التاريخ حيث بدأ يظهر بشكل بارز في القرن التاسع عشر مع تجربة الاتحاد الجمركي الألماني(Zollverein) ليصبح لاحقا أحد الدعائم الأساسية في بناء الاتحاد الأوروبي ويعد اليوم أداة فعالة لتعزيز الاندماج الاقتصادي بين الدول في مختلف أنحاء العالم.

2. 2 .1نشأة وتطورالاتحاد الجمركي

يوضح الجدول الزمني التالي التطورات الرئيسية في مسيرة الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي منذ إنشائه. يسلط الضوء على المراحل الهامة التي مر بها الاتحاد، بدءًا من إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء المؤسسة، وصولا إلى التكامل العميق الذي نشهده اليوم، والذي يشمل حرية حركة البضائع، وتوحيد التشريعات الجمركية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتسهيل التجارة وتعزيز الأمن.

الجدول رقم (01): تطورالاتحاد الجمركي

السنة	الحدث
1968	رفع جميع الرسوم الجمركية والقيود بين الدول الست الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية.
1987	استبدال مئات من نماذج التصريح الجمركي الوطنية بوثيقة إدارية واحدة، و إنشاء نظام العبور المشترك.
1992	اعتماد" قانون الجمارك المجتمعي "الذي وضع قواعد موحدة للأنظمة الجمركية.
1993	حرية تنقل السلع بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتوحيد التشريعات

	الجمركية.
1994	إطلاق التعريفة المتكاملة للاتحاد الأوروبي بصيغة رقمية (TARIC) مع تحديث يومي.
1996	بدء سريان الاتحاد الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا.
2003	بدء تشغيل نظام العبور المحوسب الجديد، وهو أول نظام جمركي أوروبي يستخدم التصريحات الإلكترونية.
2004	انضمام 10 دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي والاتحاد الجمركي.
2005	إطلاق نظام" إدارة مخاطر الجمارك "وتقديم تشريعات أمنية جديدة.
2008	تقديم وضع" المشغل الاقتصادي المعتمد.(AEO) "
2011	تعزيز دور الجمارك في تعزيز الأمن داخل الاتحاد الأوروبي.
2016	دخول" قانون الجمارك للاتحاد "حيز التنفيذ، مما أدى إلى تحديث وتبسيط الإجراءات الجمركية.
2018	احتفال الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي بمرور 50 عامًا على تأسيسه.

Source: European Commission. The EU Customs Union @ 50: Concept to Continuum. Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2019, PP15-16.

يبرز الجدول تطور الاتحاد الجمركي الأوروبي عبر مراحل زمنية مفصلّة، بدءًا من إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الست المؤسسة عام 1968، وصولًا إلى تحديث الإجراءات الجمركية بموجب "قانون الجمارك للاتحاد" في 2016، واحتفال الاتحاد الجمركي بمرور 50 عامًا على تأسيسه في 2018. يتضح من هذا التطور أن الاتحاد الجمركي لم يقتصر على إزالة الحواجز الجمركية فقط، بل شهد تطورات نوعية تمثلت في توحيد الأنظمة الجمركية، إدخال التصريحات الإلكترونية، اعتماد آليات أمنية، وتسهيل حركة البضائع، مما عزز التكامل الاقتصادي داخل الاتحاد الأوروبي وساهم في تسهيل التجارة مع الدول الشريكة.

2. 3مفهوم الاتحاد الجمركي:

- يعرف جاكوب فينر الاتحاد الجمركي بأنه "اتفاقية تجارية بين دولتين أو أكثر تلغى بموجبها التعريفات الجمركية بين الأعضاء، وتطبق تعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء، مشيرا إلى أن تأثير الاتحاد يمكن أن يكون إيجابيا عبر خلق التجارة أو سلبيا من خلال تحويلها. (viner, 1950)

- يمكن تعريف الاتحاد الجمركي بأنه مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي بين الدول، حيث يتم إلغاء

التعريفات الجمركية على التجارة بين الدول الأعضاء، مع فرض تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي. يهدف الاتحاد الجمركي إلى تسهيل حركة السلع بين الدول الأعضاء، وتعزيز التكامل الاقتصادي عبر سياسات تجارية مشتركة. (ليموشي، 2020)

- الاتحاد الجمركي هو اتفاقية بين مجموعة من الدول تتحد لتطبيق نفس معدلات الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من بقية دول العالم. كما تتفق الدول داخل هذا الاتحاد على عدم فرض رسوم جمركية فيما بينها، مما يعني أن البضائع التي اجتازت الجمارك يمكنها التنقل بحرية داخل دول الاتحاد.

يختلف الاتحاد الجمركي عن اتفاقية التجارة الحرة، حيث تقتصر الأخيرة على إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الموقعة عليها فقط، دون تطبيق تعريفات موحدة على الواردات من بقية الدول. (Commission، 2014)

- الاتحاد الجمركي هو اتفاقية بين دولتين أو أكثر توحّد بموجبها تعريفاتها الجمركية الخارجية وتطبق تعريفات موحدة على جميع السلع المستوردة من خارج الاتحاد، مع إلغاء التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء. (Clausing, 2000)

- منطقة تجارة حرّة تطبق نفس التعريفة الجمركية على واردات دولها بغض النظر عن موقع المنفذ التي تدخل عبره تلك الواردات. يؤدي هذا الإجراء إلى توحيد سياسات التبادل التجارية بين دول

الاتحاد الجمركي من جهة وبقية دول العالم من جهة أخرى. (مثال: الاتحاد الجمركي الذي يربط بين تركيا والاتحاد الأوروبي). (Clausing, 2000)

- الاتحادات الجمركية هي مجموعات من الدول التي تطبّق نظاما مشتركا واحدا من الإجراءات والقواعد والتعريفات على جميع أو تقريباً جميع وارداتها وصادراتها وبضائعها العابرة (الترانزيت). عادةً، تتشارك الدول المشاركة في الاتحادات الجمركية سياسات تجارية ومنافسة مشتركة. (Clausing, 2000)

من خلال التعاريف المتعددة للاتحاد الجمركي، يمكننا استخلاص أنه يمثل مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي بين الدول. يقوم على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، وتوحيد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي. يهدف الاتحاد الجمركي إلى تسهيل حركة السلع وتعزيز التكامل الاقتصادي من خلال سياسات تجارية مشتركة. يتميز عن اتفاقيات التجارة الحرة بتطبيق تعريفة موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء، مما يخلق منطقة جمركية واحدة.

2. 4خصائص الاتحاد الجمركي:

خصائص الاتحاد الجمركي الاوروبي تتمثل في مجموعة من السمات التي تميزه عن التكتلات الاقتصادية الاخرى و من ابرز هذه الخصائص ما يلي : (ليموشي، 2020)

- إلغاء الرسوم الجمركية الداخلية بين الدول الأعضاء.
- توحيد الرسوم الجمركية على الواردات من الدول غير الأعضاء.
- تنسيق السياسات التجارية بين الدول الأعضاء لضمان تطبيق موحد للقوانين الاقتصادية.
- تعزيز التكامل الاقتصادي وتحفيز تدفقات التجارة والاستثمار بين الدول المشاركة.

يعد الاتحاد الجمركي خطوة وسيطة نحو تكامل أعمق، مثل السوق المشتركة أو الوحدة الاقتصادية، حيث يتم تعزيز حرية حركة السلع ورأس المال والعمل بين الدول الأعضاء.

2. 5 اسباب الانضمام إلى الاتحاد الجمركي:

هناك أسباب تدفع الدول للانضمام إلى **الاتحاد الجمركي**، إلى جانب الهدف الأساسي المتمثل في تعزيز تدفقات التجارة بين الأعضاء(Charley, 2017) :

- **التكامل السياسي والاقتصادي**

- ينظر إلى الاتحاد الجمركي كخطوة أولى نحو تحقيق تكامل سياسي أعمق بين الدول الأعضاء.
- يمكن أن يكون شرطا مسبقا لإنشاء سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي شامل.

- **تعزيز القوة السوقية عبر التنسيق التجاري**

- يساعد الاتحاد الجمركي الدول الأعضاء على **توحيد سياساتها التجارية**، مما يعزز **قوتها السوقية** عند التفاوض على اتفاقيات التجارة الدولية.

- **تعزيز الثقة وتقليل مخاطر النزاعات**

- يساهم التعاون التجاري والاقتصادي داخل الاتحاد الجمركي في تعزيز الثقة والألفة بين الأعضاء.
- قد يساعد في تقليل فرص نشوب النزاعات، كما كان الحال مع الاتحاد الأوروبي الذي ساهم في الاستقرار بين دول الأعضاء.

- **تبسيط التجارة مقارنة باتفاقيات التجارة الحرة**

- يزيل الحاجة إلى قواعد المنشأ، حيث يسهل تدفق السلع.
- يساهم في توحيد التعريفات الخارجية بين الأعضاء، و هذا يقلل من التعقيدات الإدارية.

- **الحد من انحراف التجارة**

- في اتفاقيات التجارة الحرة التقليدية تحتفظ الدول بتعريفات خارجية مختلفة مما يؤدي إلى استيراد البضائع عبر دول ذات تعريفات أقل وإعادة تصديرها للاستفادة من الإعفاءات الجمركية وهذا ما يعرف بانحراف التجارة
- الاتحاد الجمركي يعالج هذه المشكلة من خلال فرض تعريفات جمركية موحدة،

- **تجنب تعقيدات قواعد المنشأ**

- في اتفاقيات التجارة الحرة تتطلب قواعد المنشأ إثبات أن المنتجات نشأت داخل الدول الأعضاء مما يفرض تكاليف إدارية عالية ويتطلب ضوابط حدودية صارمة.

- في المقابل الاتحاد الجمركي يلغي الحاجة إلى هذه القواعد مما يبسط العمليات الجمركية ويخفض تكاليف الامتثال.

➢ **تعزيز السياسات التجارية المشتركة**

- تمكن قواعد المنشأ الحكومات من تنفيذ تدابير مثل رسوم مكافحة الإغراق والتدابير الوقائية كما تستخدم لأغراض إحصاءات التجارة ووضع العلامات والمشتريات الحكومية.
- ومع ذلك، فإنها قد تكون معقدة ومكلفة للتنفيذ، مما يجعل الاتحاد الجمركي خيارا أكثر كفاءة للدول الراغبة في التكامل التجاري .

2. 6دور الاتحاد الجمركي في تعزيز التجارة داخل أوروبا:

وفقًا لتوجهات المفوضية الأوروبية وخطاب أورسولا فون دير لاين: (VonderLeyen, 2024)

- يسهل الاتحاد الجمركي حركة السلع بحرية عبر حدود الدول الأعضاء دون فرض رسوم جمركية؛
- الاتحاد الجمركي يدعم السوق الموحدة الأوروبية، مما يزيد من حجم التجارة الداخلية بين دول الاتحاد؛
- تقليل الإجراءات البيروقراطية لتسهيل مرور البضائع، مما يقلل التكاليف ويزيد من سرعة التبادل التجاري؛
- توحيد القواعد والإجراءات الجمركية على مستوى الاتحاد، ما يمنح الشركات بيئة عمل مستقرة وواضحة؛
- فرض رقابة صارمة على الواردات من خارج الاتحاد لضمان عدم دخول منتجات رديئة أو مقلدة، مما يحافظ على جودة المنتجات في السوق الداخلية؛
- حماية السوق الداخلية من الإغراق التجاري والممارسات التجارية غير العادلة من خلال استخدام أدوات الدفاع التجاري؛
- الدعوة لتطوير الاتحاد الجمركي ورفع كفاءته، لضمان انسياب التجارة مع تعزيز الرقابة على البضائع المستوردة؛
- مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد للحد من تهريب البضائع وضمان أن جميع السلع المتداولة

داخل الاتحاد مطابقة للمواصفات والمعايير الأوروبية؛

- تسهيل وصول هذه الشركات إلى الأسواق الأوروبية دون عوائق جمركية، مما يعزز قدرتها على المنافسة والتوسع؛
- الاتحاد الجمركي يساهم في رفع حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، مما يعزز النمو الاقتصادي ويوفر فرص عمل جديدة.

يلعب الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي دورا حاسمًا في تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء، مما يسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي وزيادة النمو. فيما يلي جدول يوضح بعض الإحصاءات المتعلقة بالتجارة البينية (داخل الاتحاد) والتجارة الخارجية (مع دول خارج الاتحاد) لعام 2023:

الجدول رقم(02): **مؤشرات التجارة للاتحاد الأوروبي – 2023**

المؤشر	القيمة (مليار يورو)
إجمالي صادرات السلع داخل الاتحاد الأوروبي(Intra-EU exports)	**4,106**
إجمالي واردات السلع داخل الاتحاد الأوروبي(Intra-EU imports)	**3,978**
إجمالي صادرات السلع إلى خارج الاتحاد الأوروبي(Extra-EU exports)	**2,556**
إجمالي واردات السلع من خارج الاتحاد الأوروبي(Extra-EU imports)	**2,518**
فائض الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي	**38**

Source : Eurostat. "International Trade in Goods Statistics." **European Commission - Eurostat**, 2023. Accessed March 3, 2025. https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/International_trade_in_goods.

European Commission. "The EU Customs Union: Ensuring Smooth and Secure Trade." **European Commission**, 2023. Accessed March 3, 2025. https://ec.europa.eu/taxation_customs/customs-4.

European Central Bank (ECB). "Trade and Economic Integration in the EU." **ECB Reports**, 2023. Accessed March 3, 2025. https://www.ecb.europa.eu/pub/economic-bulletin.

يعكس الجدول أهمية **الاتحاد الجمركي الأوروبي** في تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء، حيث بلغت **إجمالي الصادرات البينية داخل الاتحاد 4,106** (Intra-EU exports)**مليار يورو**، بينما سجلت **الواردات البينية** (Intra-EU imports) **3,978 مليار يورو**، مما يدل على ديناميكية قوية للتبادل التجاري داخل السوق الأوروبية الموحدة.

أما على مستوى التجارة الخارجية، فقد بلغت **إجمالي الصادرات إلى خارج الاتحاد الأوروبي** (Extra-EU exports) **2,556 مليار يورو**، في حين وصلت **الواردات من خارج الاتحاد** (Extra-EU imports)إلى **2,518 مليار يورو**. ويشير **الفائض في الميزان التجاري** البالغ **38مليار يورو** إلى قدرة الاتحاد الأوروبي على تحقيق توازن تجاري إيجابي بفضل سياسته الجمركية الموحدة التي تسهل التجارة وتعزز القدرة التنافسية للشركات الأوروبية.

تظهر هذه الإحصاءات الدور المحوري الذي يلعبه **الاتحاد الجمركي** في **إزالة العوائق التجارية**، وتوحيد الإجراءات الجمركية، وتحقيق **اندماج اقتصادي قوي** داخل الاتحاد، إلى جانب دوره في حماية السوق الأوروبية من الإغراق التجاري والممارسات غير العادلة، مما يعزز الاستقرار والنمو الاقتصادي في المنطقة.

الشكل رقم(01):صادرات الاتحاد الأوروبي الداخلية من السلع، جانفي 2002 - ديسمبر 2024

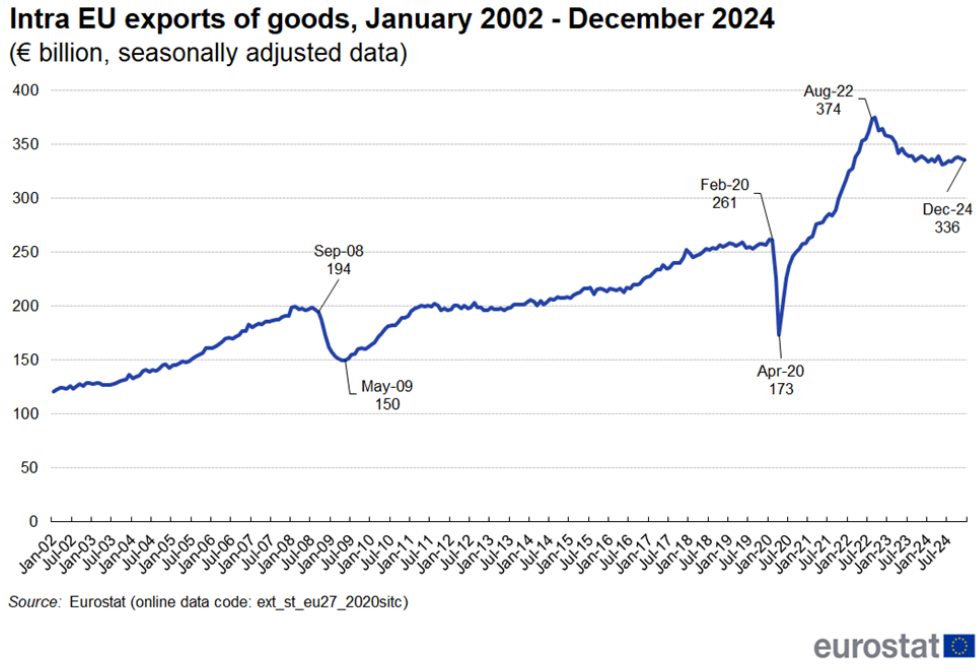

Source : European Commission, *Intra-EU Exports of Goods, January 2002 – December 2024*, Eurostat Statistics Explained, accessed May 31, 2025,

https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/images/e/e8/Intra_EU_exports_of_goods%2C_January_2002_-_December_2024.png.

يظهر الرسم البياني تطور الصادرات الداخلية للاتحاد الأوروبي من السلع بين يناير 2002 وديسمبر 2024، بالمليارات من اليورو وبيانات معدلة موسميا يتضح من الرسم نمو مطرد للصادرات الداخلية بشكل عام على مدار هذه الفترة. بدأت الصادرات عند حوالي 120 مليار يورو في يناير 2002، وارتفعت تدريجياً لتصل إلى ذروتها في أغسطس 2022 عند 374 مليار يورو. على الرغم من هذا النمو العام، شهدت الصادرات انخفاضين ملحوظين: الأول كان في الفترة بين سبتمبر 2008 ومايو 2009، حيث انخفضت من 194 مليار يورو إلى 150 مليار يورو، وهو ما يتزامن مع الأزمة المالية العالمية. الانخفاض الثاني، والأكثر حدة، حدث بين فبراير 2020 وأبريل 2020، حيث تراجعت الصادرات بشكل حاد من 261 مليار يورو إلى 173 مليار يورو، ويعزى هذا الانخفاض على الأرجح إلى تأثيرات جائحة كوفيد-19. بعد كلتا الأزمتين، استعادت الصادرات عافيتها وعادت للنمو. يتوقع الرسم أن تبلغ الصادرات 336 مليار يورو في ديسمبر 2024، مما يشير إلى استمرارها في مستويات مرتفعة.

3. العلاقات التاريخية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي

تعود العلاقات إلى تأسيس المجموعات الأوروبية، سلف الاتحاد الأوروبي، في عام 1957. كانت بريطانيا دولة عضو في الكتلة بعد انضمامها في عام 1973 (الذي تم تأكيده في استفتاء على العضوية عام 1975) حتى أصبحت أول دولة تنهي عضويتها طواعية في 31 جانفي 2020 بعد استفتاء ثانٍ على العضوية في عام 2016 أسفر عن اختيار 51.9% من المصوتين للمغادرة.

- **عضوية بريطانيا في الكتلة (1973-2020):**

بعد انضمام بريطايا إلى الجماعة الأوروبية في عام 1973، أعادت الأولى التفاوض على شروط العضوية، وسعت للحصول على خصومات في الميزانية وطلبت استثناءات من العملة الموحدة والسياسات المشتركة الأخرى. كانت السياسة الزراعية المشتركة الحمائية (CAP) على وجه الخصوص غالبًا في صميم نزاعات المملكة المتحدة مع بقية الجماعة الأوروبية، مما عزز سمعتها كـ "شريك صعب" داخل الكتلة.

منذ عام 1977، حظيت الآراء المؤيدة والمناهضة لأوروبا بدعم الأغلبية في أوقات مختلفة، مع بعض التقلبات الدراماتيكية بين المعسكرين. عادة ما كانت الأحزاب المحافظة والعمالية على حد سواء تتوافق مع التحيزات تجاه الجماعة الأوروبية التي تبناها البريطانيون، الذين فضلوا، بدلاً من الالتزام بفكرة أوروبية، التوق إلى أيام الهيمنة البريطانية العالمية الماضية. في استفتاء عام 1975 على عضوية المملكة المتحدة في الجماعات الأوروبية، أيد ثلثا الناخبين البريطانيين استمرار عضوية الجماعة الأوروبية. كان أعلى رفض للعضوية على الإطلاق في عام 1980، وهو العام الأول الكامل لرئاسة رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر، حيث عارض 65% العضوية وأيدها 26%. كعضو في الاتحاد الأوروبي، لم تعتمد بريطانيا أبدًا استخدام اليورو أو تنضم إلى منطقة شنغن، التي، بإزالة ضوابط الحدود في عدد من البلدان، سمحت بحرية حركة المواطنين. وبالمثل، التزمت حكومة بريطانيا بسياسة طويلة الأمد من الحماس لتوسيع الاتحاد الأوروبي، على أساس أن إضافة المزيد من الأعضاء سيقوض أي دافع فدرالي (تعميق) للاتحاد.

فيما يتعلق بجبل طارق، وهو إقليم بريطاني ما وراء البحار تتولى حكومة جلالة الملك سياساته الدفاعية والخارجية، فإن انضمام إسبانيا إلى المجموعات الأوروبية في عام 1986، الذي تم التفاوض عليه مع بريطانيا داخل الكتلة من موقف قوة، جعل البلاد الأولى تتنازل عن سلطتها، المعترف بها بموجب معاهدة أوترخت، لإغلاق حدودها البرية مع جبل طارق حسب تقديرها. وافقت الحكومة المحافظة البريطانية آنذاك على معاهدة ماستريخت لعام 1992 (التي بموجبها نشأ الاتحاد الأوروبي) لأنها تتماشى مع رؤيتها للكتلة كسوق حرة أساسًا. (Government، 2020)

تم توقيع اتفاقية الجمعة العظيمة لعام 1998 المتعلقة بإنهاء الصراع الإثني القومي في أيرلندا الشمالية في سياق العضوية المشتركة للمملكة المتحدة وأيرلندا في الاتحاد الأوروبي.

بعد نتيجة استفتاء عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي عام 2016، عندما أيد 52 بالمائة من الذين صوتوا "بريكست" (وهو مزيج من "الخروج البريطاني")، تفاوضت بريطانيا على انسحابها من الاتحاد الأوروبي. بعد التصويت، استقال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، الذي أيد البقاء في الاتحاد الأوروبي. أصبحت تيريزا ماي رئيسة للوزراء بعد استقالته الرسمية. على الرغم من أنها أيدت أيضًا البقاء في الاتحاد الأوروبي، إلا أنها التزمت بالتفاوض على خروج بريطانيا. غادرت المملكة المتحدة الكتلة رسميًا في 31 جانفي 2020. (Government، 2020)

- **علاقات ما بعد بريكست (منذ 2020):**

في 30 ديسمبر 2020، بعد ثمانية أشهر من المفاوضات، وقع الاتحاد الأوروبي و بريطانيا اتفاقية التجارة والتعاون بينهما، والتي تحكم العلاقات الثنائية منذ دخولها حيز التنفيذ المؤقت بعد يومين والتي تم التصديق عليها لاحقًا من قبل الطرفين. أدت محاولات الحكومة البريطانية لرفض أحكام بروتوكول أيرلندا الشمالية المتفق عليها من جانب واحد إلى تفاقم علاقات ما بعد بريكست.

على الرغم من أن بريطانيا حافظت على علاقات قوية مع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلا أن قرار الانسحاب والعملية المضطربة اللاحقة للتفاوض على اتفاقية التجارة والتعاون أثارت انتقادات بريطانيا في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن المناقشات التعاونية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بشأن الاستجابة للغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022، والتي شهدت دعوة بريطانيا إلى اجتماع مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي لأول مرة منذ بريكست، والمفاوضات الناجحة لإطار عمل وندسور لأيرلندا الشمالية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، قد أشارت إلى تحسن تدريجي في العلاقات بمرور الوقت.

في 28 يونيو 2023، وقع الاتحاد الأوروبي و بريطانيا مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في الخدمات المالية. وصف المستشار جيريمي هانت التوقيع بأنه لحظة مهمة، مسلطا الضوء على الترابط بين الأسواق المالية للاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. تنشئ الاتفاقية منتدى للمناقشات المنتظمة حول التعاون التنظيمي الطوعي. ومع ذلك، فإنها لا تشير إلى التوافق التنظيمي أو تعالج مطالب محددة من الاتحاد الأوروبي.

من بين 1,218,000 مهاجر الذين جاءوا إلى بريطانيا في عام 2023، كان 126,000 فقط من مواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. أفادت بي بي سي أن "في الـ 12 شهرًا حتى يونيو 2023، بلغ صافي الهجرة من الاتحاد الأوروبي -86,000، مما يعني أن عدد مواطني الاتحاد الأوروبي الذين غادروا بريطانيا كان أكبر من عدد الوافدين". تم استبدال مواطني الاتحاد الأوروبي العاملين في قطاع الصحة والرعاية الاجتماعية بمهاجرين من دول غير تابعة للاتحاد الأوروبي مثل الهند ونيجيريا. بعد بريكست، زاد عدد مواطني الاتحاد الأوروبي الذين رُفض دخولهم إلى المملكة المتحدة بخمسة أضعاف.

في 2 أكتوبر 2024، اتفقت بريطانيا والاتحاد الأوروبي على تعزيز علاقتهما بعد الاضطرابات التي سببها بريكست. خلال المحادثات في بروكسل، أكد كير ستارمر وأورسولا فون دير لاين التزامهما بتعزيز التعاون في قضايا مثل النمو الاقتصادي والطاقة والأمن والهجرة. وأكدوا من جديد التزامهم باتفاقية الانسحاب والقانون الدولي، على الرغم من الضغط من المتشددين المؤيدين لبريكست فيما يتعلق بالاتفاقية

الأوروبية لحقوق الإنسان. وخططوا لتحديد مجالات للتعاون المعزز في الأشهر المقبلة والتزموا باجتماعات منتظمة، تبدأ بقمة في أوائل العام المقبل. (Government، 2020)

- **استطلاعات ما بعد بريكست:**

بعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، واصلت شركات الاستطلاع استطلاع آراء المستجيبين حول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

- **التجارة داخل الاتحاد الأوروبي:**

في عام 2021، كلفت يورونيوز شركة Redfield & Wilton Strategies البريطانية لإجراء استطلاع في فرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا حول شعور المستجيبين تجاه إعادة انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي. تجاوز الدعم المعارضة في جميع البلدان الأربعة، حيث كان الأقل في فرنسا (36%) والأعلى في إسبانيا (46.(%

في عام 2017، بلغت صادرات بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي 274 مليار جنيه إسترليني من إجمالي الصادرات البالغة 616 مليار جنيه إسترليني. وقد لوحظ أن نسبة صادرات بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي في تراجع، حيث زادت الصادرات إلى البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمعدل أسرع.

على الجانب الأوروبي، ووفقا لـ يوروستات، زادت صادرات الاتحاد الأوروبي الـ 27 إلى المملكة المتحدة من 316 مليار يورو في عام 2015 إلى 319 مليار يورو في عام 2019. وفي نفس الوقت، وفقًا لـ يوروستات، زادت الواردات من بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي الـ 27 من 184 مليار يورو في عام 2015 إلى 194 مليار يورو في عام 2019.

- **قمم الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة:**

اقترحت القمة الرابعة للمجتمع السياسي الأوروبي، في قصر بلينهايم في يوليو 2024، عقد قمم منتظمة بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا

الجدول رقم(04):قمم الاتحاد الأوروبي و بريطانيا

المرجع	الزعيم المضيف	الموقع	المدينة	الدولة	التاريخ

[27]	رئيس الوزراء كير ستارمر	لانكستر هاوس	لندن	بريطانيا	19ماي 2025

➢ **قمة 2025**

في 19 مايو 2025، التقى رئيس الوزراء كير ستارمر ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين ورئيس المجلس الأوروبي أنطونيو كوستا في لانكستر هاوس في وسط لندن. أعلن ستارمر عن صفقة جديدة بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، تتضمن: اتفاقية دفاع وأمن، اتفاقية مصايد الأسماك، اتفاقية زراعية غذائية، ضرائب الكربون على الحدود، وأمن الحدود.

اتفق الاتحاد الأوروبي و بريطانيا على اتفاق دفاع وأمن جديد سيسمح لمصنعي الأسلحة البريطانيين بالمزايدة على العمل ضمن صندوق الدفاع الجديد "العمل الأمني لأوروبا "(Safe) البالغة قيمته 150 مليار جنيه إسترليني التابع للاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، يدفع الاتفاق لتعميق التعاون وتبادل المعلومات حول الفضاء، الأمن السيبراني، ومكافحة الأسطول الروسي الخفي.

وافق الاتحاد الأوروبي وبريطانيا على تمديد اتفاقية الصيد الحالية لمدة 12 عامًا أخرى، حتى عام 2038، مما يوفر وصولًا إلى المياه البريطانية لصيادي الاتحاد الأوروبي.

اتفق الجانبان على دمج آلية الاتحاد الأوروبي لتعديل حدود الكربون (CBAM) في آلية CBAM في بريطانيا - خطط تداول الانبعاثات الصافية الصفرية. ويعفي القرار الجانبين الأوروبي والبريطاني من ضرائب الكربون القادمة على بعضهما البعض.

تسمح الصفقة لحاملي جوازات السفر البريطانية بالدخول عبر البوابات الإلكترونية(eGates) ، مما يقلل بشكل كبير من أوقات انتظارهم عند أمن الحدود. كانت البوابات الإلكترونية الأوروبية مخصصة في السابق للأشخاص من الاتحاد الأوروبي أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، ومع ذلك لم تعد بريطانيا عضوا في أي منهما. تم تمديد الاتفاقية لتشمل مناطق التبعية التابعة للتاج في غيرنسي وجيرسي؛ وبالتالي يمكن لجوازات سفر غيرنسي وجوازات سفر جيرسي الدخول عبر البوابات الإلكترونية. وتشمل الاتفاقية أيضا جوازات سفر الحيوانات الأليفة، مما يؤدي إلى عدم حاجة المسافرين البريطانيين بعد الآن إلى شهادات صحية من الأطباء البيطريين في كل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي للسفر مع أصحابها إلى أراضي بعضهم البعض.

ستسهل الاتفاقية عمليات التفتيش على الحدود فيما يتعلق بالمواد الغذائية، مما يساعد التجارة وربما يخفض الأسعار. ستحمي صفقة خاصة صادرات الصلب البريطاني، مما يوفر 25 مليون جنيه إسترليني

سنويًا. بشكل عام، يمكن أن تضيف الصفقة ما يقرب من 9 مليارات جنيه إسترليني إلى الاقتصاد البريطاني بحلول عام 2040.

4. تطور العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا والاتحاد الجمركي:

تميزت العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي قبل استفتاء خروج بريطانيا بحالة من "عدم اليقين المتبادل"، حيث استمرت لعقود طويلة من الشكوك وعدم التوافق في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والجماعة الأوروبية، خاصة مع الدول الكبرى مثل ألمانيا وفرنسا. لم تكن بريطانيا من بين الدول الست المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957، بل فضلت البقاء خارجها، ولم تنضم إلا في عام 1973 بعد مواجهة اعتراضات، خاصة من فرنسا التي رفضت طلب عضوية بريطانيا مرتين.

عرفت بريطانيا بمواقفها المتحفظة تجاه الاندماج الأوروبي، حيث طالبت باستمرار باستثناءات من بعض السياسات، واعتُبرت أكثر قربا من الولايات المتحدة في سياساتها الاقتصادية والخارجية. كما سعت للحفاظ على سيادتها النقدية من خلال الإبقاء على الجنيه الإسترليني بدلاً من اليورو، وحافظت على استقلالية أكبر في سياساتها الدفاعية والأمنية.

ورغم توقيعها على اتفاقية ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي عام 1992، فقد رفضت بريطانيا الانضمام إلى منطقة اليورو وإلى اتفاقية شنغن، وظلت علاقتها بالاتحاد تتسم بالبراغماتية أكثر من الالتزام العميق. ومع تولي ديفيد كاميرون رئاسة الوزراء في عام 2010، زادت الضغوط الداخلية للمطالبة باستفتاء حول البقاء أو الخروج، وهو ما أدى لاحقًا إلى استفتاء عام 2016 الذي أسفر عن تصويت الأغلبية لصالح الخروج من الاتحاد. (السياسات، 2016)

5. دو افع انسحاب بريطانيا من الاتحاد الجمركي وتداعياته:

بعد أكثر من أربعة عقود من العضوية في الاتحاد الأوروبي، شكّل انسحاب بريطانيا (البريكست) من الاتحاد الجمركي تحولًا كبيرًا في مسار العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة المتحدة ودول الاتحاد. جاء هذا الانسحاب مدفوعًا بعدد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أبرزها الرغبة في استعادة السيادة الوطنية، والتحكم في السياسات التجارية والهجرة، إلى جانب تصاعد النزعة القومية والشكوك حول جدوى البقاء في منظومة تفرض التزامات ملزمة على الدول الأعضاء. وقد ترتب على هذا القرار تداعيات واسعة النطاق، انعكست على حركة التجارة، والاستثمارات، وسلاسل الإمداد بين بريطانيا ودول الاتحاد، مما أدى إلى إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، وطرح تحديات جديدة أمام الطرفين.

1.5 أسباب ودو افع انسحاب بريطانيا من الاتحاد الجمركي

انسحاب بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي كان مدفوعًا برغبتها في استعادة سيادتها التجارية، وحرية عقد اتفاقيات تجارية مستقلة، وتجنب الالتزامات الجمركية الموحدة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي. هذا القرار يعكس استراتيجية بريطانيا في تعزيز مكانتها الاقتصادية عالميًا دون التقيد بسياسات التجارة المشتركة للاتحاد الأوروبي، يمكن تصنيف أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي ضمن مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والتجارية، وهي كالتالي: (بوستي، 2021)

1.1.5 الأسباب الاقتصادية والتجارية

- **حرية عقد اتفاقيات تجارية مستقلة:**

أرادت بريطانيا التحرر من القيود التي يفرضها الاتحاد الجمركي الأوروبي، مما يسمح لها بإبرام اتفاقيات تجارة حرة مع دول مثل الولايات المتحدة وأستراليا والصين، دون الحاجة إلى الالتزام بسياسات الاتحاد الأوروبي الموحدة.

- **القيود الجمركية والبيروقراطية:**

كان على بريطانيا الالتزام بالقواعد الجمركية واللوائح التنظيمية الموحدة للاتحاد الأوروبي، مما أعاق قدرتها على تطوير سياسات تجارية تتناسب مع احتياجاتها الوطنية.

- **التعريفات الجمركية الموحدة:**

التزمت بريطانيا بالتعريفات الجمركية التي يحددها الاتحاد الأوروبي، حتى على البضائع المستوردة من دول لا ترتبط معها باتفاقيات تجارية مفضلة، مما جعل بعض المنتجات أكثر تكلفة مقارنة بالدول غير الأعضاء في الاتحاد الجمركي.

- عدم الاستفادة الكاملة من السوق العالمية:

خروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي يمنحها مرونة أكبر في خفض التعريفات الجمركية أو إلغائها على بعض الواردات من الأسواق الناشئة، مما يعزز القدرة التنافسية لاقتصادها.

يقدم الجدول رقم () مقارنة للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية للمملكة المتحدة قبل وبعد خروجها من الاتحاد الجمركي الأوروبي، وذلك خلال الفترة من عام 2019 إلى عام 2021. يستعرض الجدول تأثيرات الخروج على عدة جوانب اقتصادية حيوية، تشمل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة

والتضخم، بالإضافة إلى حجم التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي. يستخدم الجدول بيانات صادرة عن مكتب الإحصاءات الوطنية (ONS) في المملكة المتحدة، مما يجعله مصدرًا موثوقًا لتحليل الوضع الاقتصادي في تلك الفترة.

الجدول رقم(05): المؤشرات الاقتصادية للمملكة المتحدة قبل وبعد الخروج من الاتحاد الجمركي الأوروبي

المؤشر	قبل الخروج (2019)	بعد الخروج (2021)
نمو الناتج المحلي الإجمالي(%)	1.3	**-9.8**
معدل البطالة(%)	3.8	**4.9**
التضخم(%)	1.8	**0.9**
حجم التجارة مع الاتحاد الأوروبي (£ مليار)	672	**547**

Source: Office for National Statistics, "Website Title," accessed [30/02/2025], https://www.ons.gov.uk

يظهر الجدول تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للمملكة المتحدة. حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعًا حادًا من معدل نمو إيجابي قدره **1.3%** في عام 2019 إلى **9.8%-** في عام 2021، مما يعكس الانكماش الاقتصادي الذي شهدته البلاد بعد الخروج. كما ارتفع معدل البطالة من **3.8%** إلى **4.9%**، مما يشير إلى تباطؤ سوق العمل وزيادة فقدان الوظائف.

أما معدل التضخم، فقد انخفض من **1.8%** إلى **0.9%**، وهو ما قد يعزى إلى تراجع الطلب المحلي خلال هذه الفترة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية المرتبطة بالبريكست وجائحة كوفيد-19. بالإضافة إلى ذلك، شهد حجم التجارة مع الاتحاد الأوروبي انخفاضا كبيرا من **672مليار جنيه إسترليني** في 2019 إلى **547مليار جنيه إسترليني** في 2021، مما يعكس القيود الجمركية الجديدة والتأثيرات اللوجستية التي تبعت الانسحاب من السوق الموحدة.

بشكل عام، توضح هذه المؤشرات أن خروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي كان له تداعيات اقتصادية سلبية على المدى القصير، مما أثر على معدلات النمو والتجارة وسوق العمل، رغم أن بعض هذه التأثيرات قد تكون متداخلة مع العوامل العالمية مثل الجائحة.

يقدم الجدول رقم () لمحة عن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لبريطانيا خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2024، وذلك استنادًا إلى أحدث البيانات الصادرة عن مكتب الإحصاءات الوطنية .(ONS) يتضمن الجدول بيانات حول معدلات التوظيف والبطالة والتضخم، بالإضافة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان. ويهدف الجدول إلى توفير صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي للمملكة المتحدة بعد خروجها من الاتحاد الجمركي الأوروبي، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات التي طرأت على هذه المؤشرات مقارنة بالعام السابق.

الجدول رقم(06): المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للمملكة المتحدة (أكتوبر - ديسمبر 2024)

المؤشر	القيمة	التغير مقارنة بالسنة السابقة
معدل التوظيف (16-64 سنة)	74.90%	↑ 0.1 نقطة مئوية
معدل البطالة (16+ سنة)	4.40%	↑ 0.5 نقطة مئوية
معدل التضخم(CPIH)	3.90%	↑ 0.4 نقطة مئوية
نمو الناتج المحلي الإجمالي	0.10%	↑ 0.1 نقطة مئوية
عدد السكان (منتصف 2023)	68,265,200	غير متوفر

Source: Office for National Statistics, "Website Title," accessed [30/02/2025], https://www.ons.gov.uk

يظهر الجدول بعض المؤشرات المختلطة للاقتصاد البريطاني. فمن ناحية، هناك ارتفاع طفيف في معدل التوظيف ونمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى بعض التحسن في سوق العمل والنشاط الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، هناك ارتفاع ملحوظ في معدل البطالة والتضخم، مما قد يشير إلى تحديات تواجه الاقتصاد البريطاني في الفترة الحالية. خاصة ارتفاع معدل التضخم، الذي يشير إلى ضغوط كبيرة على المستهلكين.

بالإضافة إلى ذلك، يجب ملاحظة أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يزال ضعيفًا، مما يعكس استمرار التحديات التي تواجه الاقتصاد البريطاني. وأخيرًا، يوفر الجدول بيانات حول عدد السكان، والتي يمكن أن تكون مفيدة في فهم الديناميكيات الديموغرافية وتأثيرها على الاقتصاد.

بشكل عام، يقدم الجدول صورة شاملة عن الوضع الاقتصادي للمملكة المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار التحديات والفرص التي تواجهها.

2.5 الأسباب السياسية والسيادية

- **استعادة السيطرة على السياسة التجارية:**

داخل الاتحاد الجمركي، لم يكن لبريطانيا الحرية في تحديد سياستها التجارية، حيث كانت الاتفاقيات التجارية تُبرم على مستوى الاتحاد الأوروبي، وهو ما دفعها إلى المطالبة باستقلال سياستها التجارية والاقتصادية.

- **الابتعاد عن النزاعات التجارية للاتحاد الأوروبي:**

كان على بريطانيا الالتزام بالسياسات التجارية للاتحاد الأوروبي، مما أجبرها على الانخراط في نزاعات تجارية ليست بالضرورة في مصلحتها، مثل النزاعات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أو الصين.

3.5 الأسباب الاقتصادية الداخلية

- **تقليل الاعتماد على الاتحاد الأوروبي:**

رأى بعض الاقتصاديين أن اقتصاد بريطانيا أصبح معتمدًا بشكل كبير على الاتحاد الأوروبي، مما حدَّ من قدرته على تطوير شراكات استراتيجية مع اقتصادات أخرى ذات نمو أسرع.

- **إعادة توجيه الأولويات الاقتصادية:**

أرادت بريطانيا توجيه سياساتها الاقتصادية لدعم قطاعات محلية معينة مثل الصناعة والتكنولوجيا، دون الالتزام بالإعانات والسياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

4.5 بروتوكول أيرلندا/أيرلندا الشمالي

تُعد قضية الحدود بين جمهورية أيرلندا وأيرلندا الشمالية من أكثر القضايا تعقيدًا وحساسية في سياق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست). فالحفاظ على اتفاقية الجمعة العظيمة، التي أنهت عقودًا من الصراع في أيرلندا الشمالية، يتطلب تجنب إقامة حدود صلبة بين شطري الجزيرة. وفي الوقت نفسه، فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي يعني ضرورة وجود ضوابط جمركية على البضائع التي تدخل السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي. وقد أدى هذا التناقض إلى ظهور "بروتوكول أيرلندا/أيرلندا الشمالية"، الذي يمثل محاولة للتوصل إلى حل وسط يرضي جميع الأطراف، ولكنه يثير في الوقت نفسه تحديات جديدة ومعقدة:[1]

- كان الاتفاق الأولي يتضمن إبقاء المملكة المتحدة داخل الاتحاد الجمركي لحين إيجاد حل لمسألة الحدود الأيرلندية، وهو ما عُرف بـ "الدعم الأيرلندي .(Irish backstop) "لكن هذا الاقتراح رُفض من قبل البرلمان البريطاني لكونه سيجعل من الصعب على المملكة المتحدة التفاوض على اتفاقيات تجارة حرة مستقلة.
- البروتوكول المنقح، الذي أُعلن عنه في نوفمبر 2019، ينص على بقاء أيرلندا الشمالية ضمن الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي، بينما تخرج بقية المملكة المتحدة منه.
- البضائع القادمة إلى أيرلندا الشمالية من بريطانيا ستخضع لإجراءات جمركية، ولكن الحدود بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا ستظل مفتوحة، دون فرض رقابة أو تعريفات جمركية، للحفاظ على السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي ومنع إقامة حدود صلبة بين شطري الجزيرة.
- البضائع المنقولة مباشرة من بريطانيا إلى أيرلندا الشمالية لن تخضع للرسوم الجمركية، ما لم تكن هناك مخاطر من إعادة تصديرها إلى الاتحاد الأوروبي.

[1] Walter de Wit, "The EU Customs Union after Brexit: How from a Customs Perspective the Integrity of the Internal Market Is Protected after the Transitional Phase under the Revised Protocol on Ireland/Northern Ireland," European Law Review 2019, no. 3 (2019): 1-4, https://ssrn.com/abstract=3681273.

يقدم الجدول رقم () بيانات مفصلة حول المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لبريطانيا ، مع التركيز على تأثيرات خروجها من الاتحاد الجمركي الأوروبي. يستعرض الجدول مقارنة بين الأداء الاقتصادي قبل وبعد الخروج، وذلك من خلال رصد التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة والتضخم، بالإضافة إلى حجم التجارة مع الاتحاد الأوروبي، ويقدم نظرة تحليلية على الصادرات والواردات. تم استخلاص البيانات من مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة(ONS) ، مما يضمن موثوقية المعلومات المقدمة، ويسمح الجدول للمحللين والباحثين بتقييم الأثر الاقتصادي لخروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي بشكل كمي ومقارن.

الجدول رقم (07): المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لبريطانيا وتأثيرات الخروج من الاتحاد الجمركي الأوروبي

المؤشر	قبل الخروج (2019)	بعد الخروج (2021)	التغير(%)
نمو الناتج المحلي الإجمالي(%)	1.3	-9.8	**-11.1**
معدل البطالة(%)	3.8	4.9	**+1.1**
معدل التضخم(%)	1.8	0.9	**-0.9**
حجم التجارة مع الاتحاد الأوروبي (£ مليار)	672	547	**-18.6**
الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي (£ مليار)	345	270	**-21.7**
الواردات من الاتحاد الأوروبي (£ مليار)	327	277	**-15.3**

المصدر: مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة(ONS) ، "إحصاءات الاقتصاد والتجارة"، تم الوصول إليه في 3 مارس 2025، https://www.ons.gov.uk

يظهر الجدول تراجعا كبيرا في **نمو الناتج المحلي الإجمالي** بعد الخروج من الاتحاد الجمركي الأوروبي، حيث انخفض من **1.3%** في 2019 إلى **9.8%-** في 2021، وهو ما يعكس الانكماش الاقتصادي الحاد الذي شهدته بريطانيا. كما ارتفع **معدل البطالة** من **3.8%** إلى **4.9%**، ما يشير إلى تباطؤ سوق العمل بسبب تراجع العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي.

على صعيد التجارة، انخفض **حجم التجارة مع الاتحاد الأوروبي** بنسبة **18.6%**، حيث انخفضت **الصادرات البريطانية** إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة **21.7%**، مما يعكس الصعوبات التي واجهتها الشركات البريطانية في الوصول إلى الأسواق الأوروبية بعد فرض إجراءات جمركية جديدة. كما شهدت **الواردات من الاتحاد الأوروبي** انخفاضًا بنسبة **15.3%**، نتيجة لتغير سلاسل الإمداد وزيادة التكاليف التجارية.

بشكل عام، توضح هذه المؤشرات التأثير الكبير للخروج من الاتحاد الجمركي الأوروبي على الاقتصاد البريطاني، حيث تباطأ النمو، وارتفع معدل البطالة، وتراجعت التجارة مع أوروبا، مما دفع الحكومة البريطانية إلى البحث عن استراتيجيات جديدة لتعزيز التجارة مع دول أخرى

6. تطور العلاقات بين بريطانيا والاتحاد الجمركي:

يمكن تتبع تطور هذه العلاقات عبر المراحل الزمنية التالية(Walter, 2019) :

مرحلة ما قبل الانضمام (ما قبل 1973):

- في عام 1957، تأسست الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) التي تعتبر النواة الأولى للاتحاد الجمركي. في ذلك الوقت، أحجمت بريطانيا عن الانضمام إلى هذا التكتل الاقتصادي.
- بحلول عام 1962، كانت الصادرات البريطانية إلى دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر تمثل 35%، وارتفعت إلى 42% بحلول عام 1973.
- في نفس الفترة، كانت الواردات البريطانية من هذه الدول تشهد اتجاها أقوى، حيث ارتفعت من 30% عام 1962 إلى 43% عام 1973. هذا يشير إلى وجود علاقات تجارية نامية حتى قبل انضمام بريطانيا.

مرحلة الانضمام والتعميق (1973 – 1990)

- في عام 1973، انضمت بريطانيا أخيرا إلى ما كان يُعرف آنذاك بالجماعة الأوروبية.(EC)

- خلال الفترة من 1973 إلى 1990، تعمقت العلاقات التجارية بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي بشكل كبير، حيث ارتفعت معدلات التصدير والاستيراد إلى حوالي 60% خلال هذه الفترة. هذا يدل على أن العضوية ساهمت في تعزيز الروابط الاقتصادية.

مرحلة التسعينيات:

- في نهاية التسعينيات، انخفضت حصة الواردات والصادرات البريطانية بشكل كبير. ويشير النص إلى أن الواردات تأثرت بشدة جراء انخفاض القدرة التنافسية الأوروبية مقارنة باللاعبين الجدد في التقسيم الدولي للعمل (مثل الصين). هذا يشير إلى عوامل خارجية بدأت تؤثر على هيكل التجارة البريطانية مع الاتحاد الأوروبي.

مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية:

- بعد الأزمة المالية العالمية، انخفضت نسبة الصادرات البريطانية إلى دول الاتحاد الأوروبي بشكل غير متناسب مع بقية العالم. ويعزى ذلك إلى الأزمة الخطيرة والمستمرة في العديد من بلدان منطقة اليورو. هذا يوضح كيف يمكن للأحداث الاقتصادية الكبرى أن تؤثر سلبًا على العلاقات التجارية داخل التكتل.

الوضع الراهن قبل الخروج (حتى 2016):

- يؤكد النص على أن تجارة بريطانيا كانت موجهة بشكل كبير نحو الاتحاد الأوروبي. ففي عام 2016، كان أكثر من 50% من صادراتها و وارداتها من السلع والخدمات مع دول الاتحاد الأوروبي.
- يُشير إلى أن السوق الموحدة الأوروبية ساعدت على نمو وتطوير شبكة معقدة من الروابط الاقتصادية والمالية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، وساهمت في نمو قطاع الخدمات البريطاني.
- في مجال الخدمات التجارية، احتلت بريطانيا ثاني أكبر مصدر وخامس أكبر مستورد على مستوى العالم، وكان للاتحاد الأوروبي دور كبير في هذا التبادل.

مرحلة ما بعد الاستفتاء على الخروج (2016 وما بعدها – توقعات):

- يشير النص إلى مخاوف كبيرة بشأن العواقب الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. من المتوقع أن يشهد الاقتصاد البريطاني طريقًا مالية أكثر تشددًا وضعف الثقة على المدى القصير، وزيادة الحواجز التجارية والقيود على حركة العمالة على المدى الطويل.

- توقعات بتقليل الأنشطة التجارية والمالية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، واحتمال فرض تعريفات جمركية على الصادرات البريطانية إلى الاتحاد الأوروبي في قطاعات مختلفة.
- مخاوف من تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا بسبب فقدان ميزة الوصول السهل إلى السوق الموحدة.
- تأثير محتمل على هجرة اليد العاملة من الاتحاد الأوروبي إلى بريطانيا، وهو ما قد يؤثر على النمو الاقتصادي والإنتاجية. (علة، 2016)

7. الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة من الركائز الأساسية التي يستند إليها البحث العلمي، إذ توفر للباحث أرضية علمية متينة، وتمده بمختلف الرؤى والتحليلات التي تناولت موضوعه من زوايا متعددة. فهي تساهم في تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات، وتكشف عن الثغرات البحثية التي لم تنل حظًا كافيًا من الدراسة، مما يُمكن الباحث من توجيه عمله نحو معالجة تلك النقاط. وفي إطار هذا البحث، تأتي مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بالاتحاد الجمركي، وتحديدًا تلك التي تناولت دوره في تعزيز التجارة بين الدول الأوروبية، والتداعيات الناجمة عن انسحاب بريطانيا منه. تهدف هذه المراجعة إلى الاستفادة من تجارب الباحثين السابقين، واستجلاء النتائج التي توصلوا إليها، بما يُسهم في إغناء الجانب النظري، وتعزيز فهم أبعاد الموضوع قيد الدراسة.

7.1الدراسات السابقة باللغة العربية

- **بوستتي، توفيق. "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: قراءة في الأسباب والتداعيات". مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 34-54. جامعة 8 ماي 1945 - قالمة.**

تناولت الدراسة تحليل أسباب وتداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مبرزةً دوافع مثل فقدان السيادة الوطنية والتكاليف المرتفعة لعضوية الاتحاد. وأشارت إلى التداعيات الاقتصادية، بما في ذلك انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني وتراجع الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى التأثيرات السياسية والأمنية على كل من بريطانيا والاتحاد الأوروبي. كما أوضحت المخاوف بشأن استقرار الاتحاد مستقبلاً وإمكانية خروج دول أخرى

توصلت هذه الدراسة الى ضرورة التفاوض على اتفاقيات جديدة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والأمني. تُعد هذه الدراسة مرجعًا مهمًا لفهم تأثير التحولات السياسية على الاستثمارات والتجارة الدولية.

- **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية"، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 2016.**

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل التي دفعت بريطانيا للخروج، مثل قضايا السيادة والاقتصاد والحدود، مع تسليط الضوء على ردود الفعل المحلية والدولية تجاه القرار. كما ناقشت الدراسة الآثار السلبية المتوقعة على الاقتصاد البريطاني، خاصة فيما يتعلق بتراجع الجنيه الإسترليني، وتأثر الأسواق المالية والاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى تأثير الخروج على تماسك الاتحاد الأوروبي وإمكانية تحفيز دول أخرى للانسحاب.

تناولت الدراسة الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات موضوع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث ركزت على التداعيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحتملة لهذا القرار، بالإضافة إلى استشراف طبيعة العلاقة المستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بعد "البريكست." كما أوضحت الدراسة أن خروج بريطانيا قد يؤدي إلى تحولات كبيرة في العلاقات التجارية والاقتصادية داخل أوروبا، كما قد يعيد تشكيل التحالفات السياسية داخل الاتحاد الأوروبي. وأكدت أن نجاح بريطانيا في تجاوز التداعيات السلبية للبريكست يعتمد على مدى قدرتها على عقد اتفاقيات تجارية جديدة وتكييف سياساتها الاقتصادية مع الوضع الجديد.

•الهاشمي، رشيد" .الآثار الاقتصادية للتكامل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دراسة حالة الاتحاد الجمركي العربي". مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 18، العدد 4، 2021، ص 225-245.

جامعة الجزائر .تستعرض هذه الدراسة الآثار الاقتصادية للتكامل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز على الاتحاد الجمركي العربي. وتناول الباحث في دراسته تأثير إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة بين الدول الأعضاء، مع الإشارة إلى تحسين مستويات الاستثمار والإنتاجية. كما قامت الدراسة بتحليل دور التكامل الاقتصادي في تحفيز النمو الاقتصادي والحد من التفاوتات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

وخلصت الدراسة إلى أن تكامل الأسواق العربية يعزز الاستقرار الاقتصادي ويزيد من فرص تنمية الصناعات المحلية. كما أكدت الدراسة على ضرورة تعديل السياسات الاقتصادية لتتناسب مع التحديات الراهنة لتحقيق أقصى استفادة من الاتحاد الجمركي العربي.

- **لموشى زهية، ونايلي إلهام. "تحليل الآثار الاقتصادية للاتحاد الجمركي على الدول الأعضاء في ظل تفعيل منطقة التكامل الاقتصادي *Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT* "، العدد2، .137-116 :(2020)**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الآثار الاقتصادية الناجمة عن تشكيل الاتحاد الجمركي للدول الأعضاء، مع التركيز على دوره في تفعيل منطقة التكامل الاقتصادي. كما تسعى إلى تحليل تأثير إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة والاستثمار والإنتاج داخل الدول الأعضاء . توصلت الدراسة إلى أن التكامل الإقليمي، من خلال الاتحاد الجمركي، يؤدي إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، مما يسهم في تحرير القيود التجارية، ويؤثر بشكل إيجابي على الإنتاج والتجارة والاستثمار. كما أن تسهيل انسياب السلع والخدمات بين الدول الأعضاء يعزز من فرص النمو الاقتصادي، ويشجع تدفق الاستثمارات، ويساهم في تحسين القدرة التنافسية للأسواق المحلية.

- **ثابت، أيمن، وبن قاسي، أيمن .*فعالية الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر(2000-2020) .*برج بوعريريج: جامعة محمد البشير الإبراهيمي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021.**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور النظام الجمركي في حماية ومراقبة التجارة الخارجية، ومكافحة التهريب والجرائم الاقتصادية الأخرى في الجزائر خلال الفترة 2000-2020. كما تسعى إلى تقييم مدى فعالية السياسات الجمركية في تسهيل التجارة الخارجية وتحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى استكشاف كيفية اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي من خلال الإصلاحات الجمركية.

خلصت الدراسة إلى أن تطوير أداء القطاع الجمركي يساهم في تسهيل التجارة الخارجية وتعزيز انسيابية تدفق السلع والخدمات. كما أن السياسات الجمركية الفعالة تسهم في مكافحة الجرائم الاقتصادية والتهريب، مما يعزز مناخ الاستثمار ويحفز النمو الاقتصادي. وأكدت النتائج أن تحسين الأنظمة الجمركية يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ويساعد في تحقيق اندماج أفضل في الاقتصاد العالمي.

- **حليس، عبد القادر .تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري.2018 .**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطوير أداء القطاع الجمركي على تسهيل التجارة الخارجية في

الجزائر، من خلال تسليط الضوء على برامج العصرنة الجمركية التي تم تنفيذها خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2019. كما تسعى الدراسة إلى توضيح دور الإصلاحات التشريعية، وإعادة تنظيم المصالح الجمركية، وتحسين تكوين الموارد البشرية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في تعزيز مستوى النزاهة الجمركية وتحسين صورة الإدارة الجمركية أمام المتعاملين الاقتصاديين. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين تحسين أداء القطاع الجمركي وزيادة مستوى التسهيل التجاري، مما يساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الجزائري على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وأظهرت النتائج أن تطوير التشريعات الجمركية، وتحسين بيئة العمل، والاستثمار في التكنولوجيا والموارد البشرية، يسهم بشكل فعال في رفع كفاءة الأداء الجمركي، مما يؤدي إلى تقليل العراقيل التجارية وتعزيز تدفق السلع والخدمات بشكل أكثر سلاسة.

7. 2الدراسات السابقة باللغات الاجنبية

- **Walter de Wit, "The EU Customs Union after Brexit: How from a Customs Perspective the Integrity of the Internal Market Is Protected after the Transitional Phase under the Revised Protocol on Ireland/Northern Ireland," European Law Review 2019, no. 3 (2019): 1-4.**

Internal Market Is Protected after the Transitional Phase under the Revised Protocol on Ireland/Northern Ireland," Erasmus Law Review 12, no. 3 (2019): 1–4. https://doi.org/10.5553/ELR.000146

هدفت دراسة والتر دي ويت إلى تحليل كيفية حماية وحدة السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي من منظور جمركي بعد مرحلة الانتقال التي أعقبت خروج بريطانيا من الاتحاد، وذلك في ضوء البروتوكول المعدل المتعلق بإيرلندا/أيرلندا الشمالية. سعى الكاتب إلى توضيح الأبعاد الجمركية لاتفاقية الانسحاب، مع التركيز على الترتيبات الجديدة التي تم الاتفاق عليها لضمان عدم إقامة حدود مادية بين إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا، بما يضمن استمرارية انسياب السلع وحماية القواعد التنظيمية للسوق الأوروبية الموحدة.

توصل الباحث إلى أن الترتيب المعدل حول الحدود الأيرلندية كان حاسماً في تمرير اتفاق البريكست في البرلمان البريطاني، مما مهد لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي رسميًا في 31 جانفي 2020. كما أشار إلى أن هذا الترتيب رغم نجاحه في ضمان بقاء الحدود مفتوحة وحماية وحدة السوق الداخلية، إلا أنه فرض تعقيدات تشريعية وإجرائية باهظة التكاليف على المملكة المتحدة، مما يشير إلى الثمن الكبير الذي دفعته لندن مقابل تحقيق الانفصال مع الحفاظ على التزاماتها الجمركية تجاه السوق الأوروبية.

- **Clausing, Kimberly A. "Customs Unions and Free Trade Areas." Journal of Economic Integration, vol. 15, no. 3, September 2000, pp. 418-435.**

تناولت الدراسة التي قدمتها Kimberly A. Clausing (2000) مقارنة بين المناطق الحرة الجمركية والاتحادات الجمركية من حيث قدرتها على تحرير التجارة الدولية. لم تثبت الدراسة بشكل قاطع أن أحد النظامين أفضل من الآخر، لكنها حددت الظروف التي تجعل الاتحاد الجمركي مفضلًا على منطقة التجارة الحرة. وأوضحت أن التفضيل بينهما يعتمد على مستوى التعرفة الجمركية الخارجية المشتركة في الاتحاد الجمركي، ومدى تقييد قواعد المنشأ في اتفاقيات التجارة الحرة، وكذلك مستوى التعرفة الجمركية الأصلية للدول الأعضاء.

وأبرزت الدراسة أن ضبط التعريفات الجمركية في مناطق التجارة الحرة يفترض أن يظل كما كان عليه قبل الاتفاقية، بينما في الاتحادات الجمركية، قد يتطلب الأمر توحيد متوسط التعرفة الخارجية. كما ناقشت كيف يمكن أن تؤدي سياسات التعرفة الجمركية إلى تقليل التشوهات الاقتصادية، حيث إن متوسط التعرفة يقلل من الخسائر الاقتصادية الميتة (deadweight loss) مقارنة بالسياسات السابقة لكل دولة. واستعرضت الدراسة أيضًا الإطار القانوني للاتحادات الجمركية وفقًا لمنظمة التجارة العالمية، مشيرة إلى أن الاتحاد الجمركي لا ينبغي أن يفرض تعرفة أعلى من المتوسط السابق للبلدان الأعضاء، إلا أن بعض التجارب، مثل حالة الاتحاد الأوروبي، أظهرت أن التعرفة المشتركة قد تكون أحيانًا أعلى من التعريفات الأصلية للدول الأعضاء قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

- **Lemmouchi, Zahia & Naili, Ilham. (2020). "Analysis of the Economic Effects of the Customs Union in Light of Activating the Process of Economic Integration," Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT, 19(2), pp. 116-137.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أهم الآثار الاقتصادية الناتجة عن تشكيل الاتحاد الجمركي بين الدول الأعضاء في سياق تفعيل التكامل الاقتصادي. وجدت الدراسة أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى إزالة

العوائق الجمركية وغير الجمركية، مما يسهم في تحرير التجارة وتعزيز الاستثمار. كما أشارت إلى أن هذا التكامل ينعكس إيجابًا على الإنتاج والتجارة على المدى الطويل، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية على نطاق واسع.

وخلصت الدراسة إلى أن تنشيط التجارة بين الدول الأعضاء يزيد من حجم التبادل التجاري، ويؤدي إلى التخصص في الإنتاج، وخفض الأسعار، وتحسين الجودة والكفاءة الإنتاجية.

- **Krugman, Paul R., & Obstfeld, Maurice. "International Economics: Theory and Policy." Pearson, 11th Edition, 2018.**

تعتبر هذه الدراسة من بين المصادر الأساسية في مجال الاقتصاد الدولي. تناول المؤلفان في الكتاب تحليلًا للسياسات الاقتصادية الدولية بما في ذلك التأثيرات الناتجة عن مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية. واستعرض الكتاب دور التكامل الاقتصادي في تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري بين الدول. كما ناقش الكتاب العلاقة بين السياسة التجارية والتنمية الاقتصادية في سياق التكامل الإقليمي، مشيرًا إلى أهمية السياسات الداخلية والخارجية لتحقيق الاستفادة القصوى من مثل هذه الاتفاقيات.

من أبرز النتائج التي تبرزها الدراسة أن هذا النوع من الاتحاد يمكن أن يؤدي إلى **تحسين الكفاءة الاقتصادية** عبر توسيع نطاق السوق، وتعزيز المنافسة، وجذب الاستثمارات و يشير كذلك أيضا إلى أن تأثير الاتحاد الجمركي لا يكون دائما إيجابيا إذ قد يؤدي إلى **تحويل التجارة** بدلا من خلقها، مما يعني استيراد سلع من دول داخل الاتحاد بتكلفة أعلى بدلا من سلع أرخص من دول خارجية. ويوضح كذلك أن نجاح الاتحاد الأوروبي يرجع جزئيا إلى تدرجه نحو **سوق موحدة واتحاد نقدي**، مما عمق الفوائد الاقتصادية والسياسية،

- **Boussti, Toufik. "Brexit: An Analysis of Its Causes and Implications." *Al-Naqid Journal of Political Studies* 5, no. 2 (October 29, 2021): 34-54.**

هدفت هذه الدراسة الى تحليل الأسباب الرئيسية التي دفعت بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي، مثل العوامل الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية. كما قامت بدراسة تداعيات *Brexit* على الاقتصاد البريطاني، بما في ذلك التجارة والاستثمار وسوق العمل و تقييم أثر الخروج على الاتحاد الأوروبي من حيث التماسك السياسي والتكامل الاقتصادي و استشراف مستقبل العلاقات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بعد الخروج.

أكدت الدراسة أن الأسباب الاقتصادية، مثل المخاوف من سياسات الاتحاد الأوروبي المالية والهجرة، كانت من بين العوامل الأساسية وراء تصويت البريطانيين لصالح الخروج كما أوضحت النتائج أن *Brexit* أدى إلى اضطرابات اقتصادية قصيرة المدى، مع تأثيرات طويلة الأجل على التجارة والاستثمار و أن الاتحاد الأوروبي فقد أحد أعضائه الرئيسيين، مما أثر على استقراره السياسي والاقتصادي حيث لخصت الدراسة أن العلاقة المستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي ستظل معقدة، حيث تعتمد على الاتفاقيات التجارية والسياسية التي سيتم إبرامها بين الطرفين.

- **Arab Center for Research and Policy Studies. *Britain's Exit from the European Union: Implications and Possible Future Relations.* Doha Institute, 2021. Accessed March 3, 2025. https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Britains_Exit_from_the_European_Union_Implications_and_Possible_Future_Relations.aspx**

تحليل التداعيات المحتملة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على مختلف القطاعات، بما في ذلك الهجرة، الأمن، الدفاع، التعليم، والسياسة التجارية.

تقييم التأثيرات طويلة الأجل على الاقتصاد البريطاني وعلاقاته الدولية.

استشراف شكل العلاقة المستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بعد *Brexit*.

دراسة السيناريوهات المحتملة للتعاون بين الطرفين في مجالات التجارة، الأمن، والتنظيم القانوني.

أظهرت الدراسة أن *Brexit* أثر بشكل كبير على سياسات الهجرة في بريطانيا، مما أدى إلى تغييرات في قوانين العمل واستقطاب المواهب الأجنبية.

أوضحت أن القطاعين الأمني والدفاعي تأثرا بفقدان بريطانيا التعاون الرسمي داخل سياسات الأمن المشترك للاتحاد الأوروبي.

أكدت أن خروج بريطانيا أدى إلى تحديات في النظام التعليمي، خاصة فيما يتعلق بتبادل الطلاب والتمويل الأوروبي للأبحاث.

بينت الدراسة أن السياسة التجارية البريطانية أصبحت أكثر استقلالية، ولكنها تواجه صعوبات في إبرام اتفاقيات تجارية جديدة تحافظ على مستوى التبادل التجاري السابق.

خلصت الدراسة إلى أن العلاقة المستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي ستعتمد على مدى التفاهم بين الطرفين في قضايا التجارة، الأمن، والقوانين التنظيمية، مع احتمال بقاء التعاون في بعض المجالات الاستراتيجية.

- Charley Coleman, *"Leaving the European Union: Customs Unions—An Introduction,"* House of Lords Library Note, LLN 2017/007, 27 January 2017, 1.

يسعى تقرير Charley Coleman المعنون "Leaving the European Union: Customs Unions—An Introduction" إلى توضيح الإطار المفاهيمي والتنظيمي للاتحادات الجمركية، من خلال شرح الفرق بينها وبين اتفاقيات التجارة الحرة، مع تسليط الضوء على الآثار المترتبة عن إعلان رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي في خطاب لانكاستر هاوس (جانفي 2017) نية الحكومة الانسحاب من كل من السوق الموحدة والاتحاد الجمركي الأوروبي كما يهدف التقرير إلى إبراز مزايا الانضمام إلى الاتحاد الجمركي من حيث تبسيط التجارة وإزالة الرسوم وتوحيد التعريفة الخارجية، إلى جانب توضيح التحديات السياسية والاقتصادية المرتبطة بتقييد سياسات التجارة المستقلة للدول الأعضاء.

وقد خلص التقرير إلى أن الاتحاد الجمركي الأوروبي يُعد الأكثر تطورًا عالميًا نظرًا لارتباطه بالسوق الموحدة التي تكرّس حرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص، غير أن الخروج منه يعيد للمملكة المتحدة سيادتها التجارية لكنه يهدد بتعقيد الإجراءات الجمركية مستقبلاً. كما أشار إلى أن الاتحادات الجمركية تزيل الحاجة لقواعد المنشأ داخل المنطقة وتُمهد أحيانًا لتكامل سياسي واقتصادي أعمق، رغم ما تواجهه من انتقادات بسبب تأثيرها على استقلال القرار التجاري الوطني.

7. 3.الفرق بين الدراسة والدراسات السابقة: الفجوة البحثية

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تركز بشكل أساسي على انسحاب بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي كجزء منفصل ومحدد من عملية "بريكست"، في حين أن أغلب الدراسات السابقة تناولت خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بشكل عام، أو ركزت على تأثير "بريكست" ككل على الاقتصاد والسياسة كما

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاتحاد الجمركي الاوروبي

خاتمة الفصل :

تعد الاتحادات الجمركية من أقدم وأهم أشكال التكامل الاقتصادي بين الدول، حيث تقوم على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء وتوحيد التعريفة الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء. يهدف الاتحاد الجمركي إلى تعزيز التجارة البينية، وتسهيل حركة السلع والخدمات، وتحقيق التكامل الاقتصادي الشامل.

وقد شهد الاتحاد الجمركي الأوروبي تطورًا ملحوظًا عبر الزمن، بدءا من إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الست المؤسسة في عام 1968، وقد لعب الاتحاد الجمركي دورًا حاسمًا في تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مما ساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي وزيادة النمو.

ومع ذلك، فإن قرار بريطانيا بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي (بريكست) قد أثار العديد من التساؤلات حول مستقبل الاتحاد الجمركي وتأثيره على التجارة والاقتصاد الأوروبي. وقد جاء انسحاب بريطانيا مدفوعًا برغبتها في استعادة السيادة التجارية، وحرية عقد اتفاقيات تجارية مستقلة، وتجنب الالتزامات الجمركية الموحدة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي.

وقد كان لانسحاب بريطانيا تداعيات اقتصادية سلبية على المدى القصير، حيث تراجع النمو الاقتصادي، وارتفع معدل البطالة، وانخفض حجم التجارة مع الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن الاتحاد الجمركي يظل أداة حيوية لتعزيز التكامل الاقتصادي والتجارة بين الدول الأعضاء، ويواجه تحديات متعددة، بما في ذلك التعامل مع تداعيات بريكست وتطورات الاقتصاد العالمي.

ثالثا: الطريقة والاجراءات

1. تمهيد: الإطار المنهجي لدراسة تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي

يُعدّ الإطار المنهجي من الأسس المحورية التي تقوم عليها أي دراسة علمية رصينة، إذ يحدّد المسار الذي يسلكه الباحث لفهم الظاهرة المدروسة وتحليل أبعادها بصورة منهجية ودقيقة. وفي سياق هذه الدراسة، التي تتناول تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي، فإن اختيار المنهج المناسب، وتحديد مصادر البيانات، وتصميم أدوات الدراسة، تمثل جميعها خطوات ضرورية لضمان موضوعية التحليل ودقة النتائج. ويسهم الإطار المنهجي في ضبط الإجراءات البحثية بدءًا من تحديد المجتمع والعينة، مرورًا بجمع البيانات وتحليلها، وصولًا إلى توصيفها ضمن محاور تحليلية واضحة. ويُتيح هذا الإطار للباحث بناء دراسة متماسكة، تسبر أغوار التغيرات الاقتصادية والتجارية التي نتجت عن هذا الانسحاب.

2. منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك للتمكن من وصف وتحليل التغيرات الجذرية في بنية الاتحاد الجمركي الأوروبي التي أحدثها خروج بريطانيا

تحليل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على الأنظمة التجارية والجمركية، سلاسل الإمداد.

تقييم أبرز المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا، مثل الميزان التجاري وتطورات التجارة الدولية.

تحديد التحديات السياسية والاقتصادية والجمركية التي واجهت كلاً من بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

3. مصادر جمع البيانات:

لضمان شمولية ودقة المعلومات، اعتمدت الدراسة على مزيج من المصادر الأساسية والثانوية لجمع البيانات:

3. 1 المصادر الأساسية:

بما أن هذه الدراسة تعتمد على تحليل البيانات المنشورة والتقارير الرسمية، فلا يوجد جمع مباشر للبيانات الأولية من خلال استبيانات أو مقابلات.

3. 2المصادر الثانوية:

التقارير والدراسات الصادرة عن المنظمات الدولية :مثل صندوق النقد الدولي(IMF) ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، التي توفر تحليلات شاملة حول تداعيات خروج بريطانيا على الاقتصاد الأوروبي والعالمي .

قواعد البيانات الإحصائية الرسمية :بيانات هيئة الإحصاء الأوروبية(Eurostat) ، ومكتب الإحصاءات الوطنية البريطاني(ONS) ، والتي توفر أرقامًا دقيقة حول التجارة الدولية، الميزان التجاري، وتغيرات سلاسل الإمداد

الأوراق البحثية والمقالات العلمية :المنشورة في المجلات والدوريات الأكاديمية المتخصصة في الاقتصاد الدولي، التجارة، والسياسات الجمركية، والتي تقدم تحليلات معمقة وتفسيرات للظواهر المدروسة .

تقارير مراكز الأبحاث والمؤسسات الاستشارية :مثل معهد الحكومة البريطاني (Institute for Government)، التي تقدم رؤى حول التحديات التنفيذية والسياساتية.

4. مجتمع وعينة الدراسة:

4. 1مجتمع الدراسة:

في هذه الدراسة، يتمثل مجتمع الدراسة في العلاقات التجارية والاقتصادية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى الديناميكيات الداخلية للاتحاد الجمركي الأوروبي بعد خروج بريطانيا .يشمل ذلك:

- تدفقات السلع والخدمات بين المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.
- القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثرًا بالانسحاب (مثل السيارات، الغذاء، الكيماويات).
- التحديات اللوجستية والجمركية التي ظهرت على الحدود.
- التغيرات في الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي.

4. 2.العينة:

بالنظر إلى طبيعة الدراسة، فإن العينة تشمل:

- بريطانيا والاتحاد الأوروبي :(EU-27) كطرفين رئيسيين في التحولات الاقتصادية والتجارية بعد البريكست.

- البيانات الإحصائية والتجارية المتعلقة بالتجارة الثنائية بينهما والتجارة الخارجية لكل منهما مع بقية العالم.
- القطاعات الصناعية الرئيسية التي ورد ذكرها في التمهيد، مثل قطاع السيارات، المواد الغذائية، والكيماويات، نظراً لتأثرها المباشر بالانسحاب.

5. أدوات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على الأدوات البحثية التالية:

تحليل الوثائق(Document Analysis)

تعد أداة تحليل الوثائق الأداة الرئيسية في هذه الدراسة، حيث تم الاعتماد بشكل مكثف على المصادر الثانوية. تشمل عملية التحليل ما يلي:

- جمع الوثائق ذات الصلة :تقارير المنظمات الدولية(IMF, OECD) ، قواعد البيانات الإحصائية (Eurostat, ONS)، الأوراق البحثية، والمقالات العلمية المتخصصة في تداعيات خروج بريطانيا على الاتحاد الجمركي والتجارة الأوروبية.
- الفرز والتقييم النقدي :فحص الوثائق لضمان مصداقيتها، حداثتها، ومدى صلتها بموضوع الدراسة.
- استخلاص البيانات :استخراج البيانات الكمية (مثل أرقام الصادرات والواردات، الفائض التجاري، تقديرات الخسائر الاقتصادية) والبيانات النوعية (مثل التحليلات، التحديات الجمركية والسياسية، تأثيرات سلاسل الإمداد.(
- التحليل الموضوعي :تنظيم البيانات المستخلصة ضمن محاور تحليلية محددة، مثل تأثير الانسحاب على حجم التجارة، هيكل سلاسل الإمداد، أسعار المستهلكين، والميزان التجاري الأوروبي.

6. توصيف بيانات الدراسة:

تم توصيف بيانات الدراسة ضمن المحاور التحليلية التالية لضمان تنظيم وعمق التحليل:

تداعيات خروج بريطانيا على الاتحاد الجمركي:

- التغييرات الهيكلية في بنية الاتحاد الجمركي الأوروبي :إعادة فرض الرقابة الجمركية،

إنشاء نظم جمركية جديدة، تكييف البنية التحتية، وتوظيف موظفي الجمارك.

- الآثار المباشرة على التجارة :تأخيرات في تسليم البضائع، ارتفاع التكاليف التشغيلية (رسوم إدارية وإجراءات جديدة).
- تأثيرات على سلاسل توريد دقيقة التوقيت :(Just-in-time) تعطيل تدفق المكونات والسلع في صناعات مثل السيارات والمواد الغذائية.
- التباينات التنظيمية والوضع الخاص لأيرلندا الشمالية :تعقيد عمليات الامتثال، توترات سياسية وتجارية.
- إعادة تقييم الدول الأعضاء لاستراتيجياتها التجارية :إعادة توجيه التدفقات التجارية نحو شركاء بديلين.

التأثير الأولي لخروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي على ديناميكيات التجارة داخل الاتحاد:

- في عام 2024، ظل الاتحاد الأوروبي شريكا تجاريا رئيسيا لبريطانيا ، حيث بلغت صادرات المملكة إليه من السلع والخدمات 358 مليار جنيه إسترليني (41% من إجمالي الصادرات)، في حين بلغت الواردات منه 454 مليار جنيه إسترليني (51% من إجمالي الواردات). وقد تأثرت العلاقات التجارية بين الطرفين بشكل جوهري بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست)، حيث أصبحت بريطانيا خارج السوق الموحدة والاتحاد الجمركي، مما أدى إلى ارتفاع الحواجز غير الجمركية. رغم عدم وجود تعريفات جمركية، شهدت صادرات السلع البريطانية إلى الاتحاد انخفاضًا حادًا في يناير 2021، ثم تعافت جزئيًا، لكنها بقيت في عام 2024 أقل بـ18% عن مستويات 2019 بالقيم الحقيقية. أما صادرات الخدمات، فقد أظهرت أداءً أفضل، حيث ارتفعت صادرات الخدمات إلى الاتحاد الأوروبي بـ19% مقارنة بعام 2019. من جهة أخرى، حافظت حصة الاتحاد من التجارة البريطانية على استقرار نسبي، إذ شكّل الاتحاد 48% من صادرات السلع و36% من صادرات الخدمات، و54% من واردات السلع و45% من واردات الخدمات. وتجدر الإشارة إلى أن عوامل أخرى مثل جائحة كورونا، والحرب في أوكرانيا، واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، ساهمت أيضًا في تغير هذه المؤشرات(Library, 2024) .
- أثر التعقيدات الإدارية والمتطلبات الفنية :إعادة هيكلة سلاسل التوريد، ارتفاع تكاليف الامتثال الجمركي.

- التراجع المحتمل في الإنتاجية الكلية :نتيجة تفكك سلاسل القيمة المتكاملة.
- تحليل التجارة مع شركاء آخرين خارج الاتحاد الجمركي :تعاف تدريجي يبرز أهمية الإطار المؤسسي للاتحاد الجمركي.
- التحليل البياني لتجارة بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي مقابل بقية العالم :يظهر الشكل المرفق انخفاضًا ملحوظا في قيمة الصادرات من الاتحاد الأوروبي إلى بريطانيا وفي قيمة الواردات إلى الاتحاد الأوروبي من المملكة المتحدة بعد الفترة الانتقالية لخروج بريطانيا.

➢ **أثر انسحاب بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي على التجارة السلعية داخل الكتلة:**

- تراجع في عدد العلاقات التجارية القائمة :انخفاض حاد، خاصة للشركات الصغيرة، بسبب ارتفاع التكاليف الثابتة المرتبطة بالتصدير.
- تفاوت التأثير وفقًا لنوع السلع :المنتجات ذات المتطلبات الجمركية أو التنظيمية الأكثر تعقيدًا واجهت تراجعًا أكبر.
- تحولات حسب تصنيف السلع :السلع الرأسمالية شهدت بعض التحسن، السلع الوسيطة نموًا طفيفًا، بينما تراجعت السلع الاستهلاكية بشكل ملحوظ.
- تأثير مزدوج على تدفقات التجارة السلعية :انخفاض واضح في واردات المملكة المتحدة من الفئات الثلاث (رأسمالية، وسيطة، استهلاكية/(
- التحليل البياني لارتفاع الحواجز غير الجمركية :يوضح الشكل المرفق انخفاضا كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأن الحواجز غير الجمركية على السلع وتمثل أكبر مساهم في خسائر الناتج المحلي الإجمالي، تليها تكاليف الحدود المتزايدة وقواعد المنشأ.

➢ **تحليل أبرز المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي:**

➢ **تغيرات سلاسل التوريد داخل الاتحاد الجمركي:**

- تأثير اتفاق التجارة والتعاون :(TCA) زيادة ملحوظة في الحواجز التجارية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، مما أثر على تدفق السلع وزاد الاحتكاكات التجارية.
- التغيرات حسب نوع السلع :شهدت المنسوجات تباطؤًا في النمو، وانخفضت الزيوت والدهون بشكل حاد.

- استبدال الموردين من الاتحاد الأوروبي :تم استبدال بعض الموردين بمصادر خارجية، مما أثر على سلع مثل الخضروات والمنسوجات، بينما انخفضت واردات الفواكه والمكسرات دون تعويض واضح.
- التحليل البياني لتأثيرات خروج بريطانيا على أسعار الواردات الغذائية :يوضح الشكل المرفق كيف تأثرت أسعار المواد الغذائية المستوردة من الاتحاد الأوروبي بمرور الزمن، مع التركيز على تأثير الانتخابات العامة وبداية الفترة التي تلت الخروج من الاتحاد الأوروبي.

➢ **سلاسل القيمة وتأثيرها على أسعار المستهلك (الاتحاد الجمركي:**

- ارتفاع تكاليف الاستيراد من بريطانيا :بسبب الرسوم الإدارية، التأخيرات، والفحوصات الجمركية، مما أدى إلى زيادة في أسعار بعض المنتجات الاستهلاكية داخل الاتحاد الأوروبي.
- تأثر الصناعات المعتمدة على المكونات المتبادلة :مثل السيارات والأدوية، باضطرابات في تدفق المكونات والمعدات.
- البحث عن بدائل من داخل الاتحاد :ساعد في تعزيز التكامل الداخلي، لكنه تطلب تكاليف إعادة هيكلة لسلاسل القيمة.
- تأثر أسعار المستهلك :الإنتاج داخل دول الاتحاد الأوروبي الـ27 مترابط عبر سلاسل القيمة العالمية، مما يجعل أسعار المستهلكين حساسة لأي خلل، مثل فرض رسوم جمركية أو قيود غير جمركية.
- تأثير البريكست الصعب :فقدان المملكة المتحدة للوصول الحر إلى السوق الأوروبية يُعطل سلاسل القيمة المتكاملة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والتأخيرات.

➢ **تحديات ما بعد البريكست (بريطانيا والاتحاد الجمركي).**

- التحدي السياسي – الاقتصادي الأبرز (بروتوكول أيرلندا الشمالية :(حافظ على انفتاح الحدود مع جمهورية أيرلندا، لكنه خلق حدودًا جمركية داخل المملكة المتحدة نفسها، مما زاد العبء الإداري والتعقيد التشريعي.
- التحديات الجمركية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي :

- التأثير على الأنظمة التجارية واللوجستية :زيادة التكاليف الإدارية والتجارية (قد تصل إلى 4 مليارات جنيه إسترليني سنويًا)، تعطل سلاسل الإمداد (خاصة قطاع السيارات والكيماويات)، واعتماد كبير على جاهزية الموانئ (مثل ميناء دوفر).
- التحديات التقنية والتنسيق الحكومي :عدم جاهزية أنظمة تكنولوجيا المعلومات (مثل نظام(CDS ، وتعدد الجهات المسؤولة عن الجمارك (أكثر من 36 منظمة).
- التأثير على العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي :يتطلب نجاح أي ترتيب جمركي تعاونًا وثيقًا مع الاتحاد الأوروبي لتجنب التأخير والتكاليف الإضافية.

-

رابعا: نتائج الدراسة

تمهيد:

1.1 تداعيات خروج بريطانيا على الاتحاد الجمركي الاوروبي:

أدى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى تغييرات جذرية في بنية الاتحاد الجمركي الأوروبي، مما أحدث اضطرابات واسعة في الأنظمة التجارية والجمركية القائمة منذ عقود. فبعد أن كانت بريطانيا جزءا من اتحاد جمركي موحد يسمح بحرية تنقل البضائع دون قيود أو رسوم جمركية، باتت تعامل كدولة ثالثة تخضع لقواعد التجارة الدولية، ما فرض تحديات مباشرة على جميع الأطراف المعنية.

أحد أبرز الآثار تمثل في إعادة فرض الرقابة الجمركية بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي، وهو ما تطلّب إنشاء نظم جمركية جديدة، وتكييف البنية التحتية على جانبي القناة الإنجليزية لمعالجة ملايين التصريحات الجمركية سنويًا. وقد سلّطت دراسة أعدها **Owen, Shepheard & Stojanovic** الضوء على تعقيدات هذه المرحلة الانتقالية، مشيرة إلى أن تنفيذ الإجراءات الجمركية الجديدة تطلّب تحديثًا شاملاً للأنظمة التكنولوجية وتوظيفا مكثفا لموظفي الجمارك، فضلا عن ضرورة تنسيق السياسات الجمركية مع الشركات لتفادي الانقطاعات في سلاسل الإمداد.

كما انعكس الانفصال الجمركي على التجارة بين الطرفين، حيث واجهت الشركات تأخيرات في تسليم البضائع، وارتفاعًا في التكاليف التشغيلية نتيجة للرسوم الإدارية والإجراءات الجديدة. وقد تأثرت بشكل خاص القطاعات التي تعتمد على "سلاسل توريد دقيقة التوقيت(Just-in-time supply chains) "، مثل صناعة السيارات والمواد الغذائية، حيث تسببت القيود الجمركية الجديدة في تعطيل تدفق المكونات والسلع بين المصانع الأوروبية والبريطانية.

بالإضافة إلى ذلك، أدى الخروج من الاتحاد الجمركي إلى نشوء تباينات تنظيمية محتملة بين الجانبين، مما زاد من تعقيد عمليات الامتثال للتشريعات المختلفة، لا سيما في المنتجات الخاضعة لمعايير صارمة، مثل الأدوية والسلع الزراعية. كما أثار الوضع الخاص لأيرلندا الشمالية، التي بقيت خاضعة لبعض قواعد الاتحاد الجمركي بموجب بروتوكول خاص، توترات سياسية وتجارية زادت من تعقيد الوضع العام.

وفي ضوء هذه المستجدات، بات واضحا أن الاتحاد الجمركي الأوروبي فقد واحدًا من أكبر أعضائه، ما دفع الدول الأعضاء إلى إعادة تقييم استراتيجياتها التجارية والجمركية، وإعادة توجيه تدفقاتها التجارية نحو

شركاء بديلين. كما شكّل خروج بريطانيا تحديًا أمام وحدة السوق الأوروبية، إذ اضطر التكتل إلى إعادة تصميم حدوده الجمركية ومتابعة علاقاته الاقتصادية مع طرف شريك أصبح خارجيًا[2].

1. 2التأثير الأولي لخروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي على ديناميكيات التجارة داخل الاتحاد

في أعقاب انسحاب إحدى الدول الأعضاء من الاتحاد الجمركي الأوروبي، دخلت ترتيبات تجارية جديدة حيّز التنفيذ مطلع عام 2021. وتُعد هذه الخطوة بمثابة اختبار عملي لطبيعة التأثيرات التي قد تطرأ على تماسك وفعالية الاتحاد الجمركي، لا سيما فيما يتعلق بأنماط التدفقات التجارية والقيود غير الجمركية بين الطرف المنسحب والدول الأعضاء.

تشير بيانات صادرة عن هيئات إحصائية واقتصادية أوروبية إلى أن هذا الانسحاب أدى إلى تغيرات جوهرية في أحجام التجارة السلعية العابرة لحدود الاتحاد الجمركي. فعلى سبيل المثال، سجلت الصادرات من الاتحاد الجمركي إلى الدولة المنسحبة انخفاضًا حادًا بنسبة وصلت إلى 45٪ خلال الشهر الأول من سريان الترتيبات الجديدة، بينما استقرت لاحقًا عند مستويات تقل بنحو 15٪ عن مستويات ما قبل الانسحاب الكامل. كما أظهرت الواردات القادمة من الدولة المنسحبة إلى منطقة الاتحاد الجمركي انخفاضًا تجاوز 30٪ في المرحلة الأولية، مع استمرار الفجوة التجارية لتستقر عند 20٪ أقل من مستواها السابق.

تعكس هذه الأرقام الأولية أثر الانفصال على سلاسة التدفقات التجارية التي كان يضمنها الاتحاد الجمركي، لا سيما في ظل إزالة الحواجز الجمركية وتوحيد القواعد التنظيمية. كما أن ظهور تعقيدات إدارية جديدة ومتطلبات فنية على الحدود أدى إلى إعادة هيكلة سلاسل التوريد وارتفاع تكاليف الامتثال الجمركي، مما أثر سلبًا على كثافة التجارة بين الطرفين. وتُشير التقديرات إلى أن مثل هذا الانفصال قد يؤدي إلى تراجع الإنتاجية الكلية داخل المنطقة الجمركية الأوروبية على المدى الطويل، نتيجة تفكك سلاسل القيمة المتكاملة سابقًا.

في المقابل، يُظهر تحليل التجارة مع شركاء آخرين خارج الاتحاد الجمركي تعافيًا تدريجيًا بعد اضطرابات أولية، مما يبرز التحدي الذي يشكّله فقدان الامتيازات المتبادلة بين أعضاء الاتحاد الجمركي في حال

[2] International Monetary Fund. Euro Area Policies: Selected Issues. IMF Country Report No. 18/224. Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2018. Accessed February 13, 2025. https://www.imf.org)Adapted(

حدوث انسحابات مستقبلية. وتشير هذه التطورات إلى الأهمية البالغة للإطار المؤسسي الذي يوفره الاتحاد الجمركي في دعم استقرار سلاسل التوريد وتيسير التجارة بين أعضائه[3].

الشكل رقم(): تجارة المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي مقابل بقية العالم

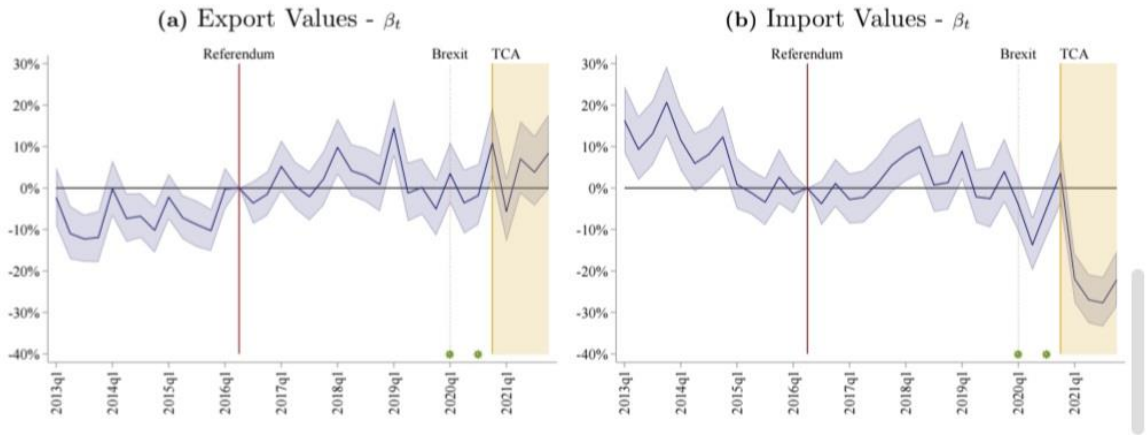

Source: Jonathan Portes, ed., The Economics of Brexit: What Have We Learned? (London: CEPR Press), P47.

بالنظر إلى الشكل أعلاه ، يمكننا ملاحظة التأثير المحتمل لخروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي (Brexit) على التجارة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

في الشكل a التي تعرض قيمة الصادرات من الاتحاد الأوروبي إلى المملكة المتحدة:

- نلاحظ انخفاضا ملحوظا في قيمة الصادرات من الاتحاد الأوروبي إلى بريطانيا بعد الفترة الانتقالية لخروج بريطانيا(TCA) ، والتي يشار إليها بالخطوط العمودية الخضراء.
- تشير المنطقة المظللة الرمادية إلى درجة عدم اليقين المقدرة حول هذا الانخفاض.

في الشكل (b) التي تعرض قيمة الواردات إلى الاتحاد الأوروبي من بريطانيا

- يظهر أيضا انخفاض في قيمة الواردات إلى الاتحاد الأوروبي من بريطانيا بعد الفترة الانتقالية لخروج بريطانيا.
- مرة أخرى، تشير المنطقة المظللة الرمادية إلى درجة عدم اليقين المقدرة حول هذا الانخفاض.

[3] : Dominic Webb and Matthew Ward, Statistics on UK Trade with the EU, Research Briefing (House of Commons Library, April 22, 2025).

- بشكل عام، يشير الشكل إلى أن خروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي قد ارتبط بانخفاض في كل من الصادرات من الاتحاد الأوروبي إلى بريطانيا والواردات إلى الاتحاد الأوروبي من بريطانيا

1. 3أثر انسحاب بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي على التجارة السلعية داخل الكتلة

كشفت البيانات الاقتصادية الخاصة بسنة 2021، أي السنة الأولى التي أعقبت تفعيل اتفاقية تجارة جديدة بين الاتحاد الجمركي الأوروبي وطرف منسحب، عن مجموعة من التأثيرات الملموسة على بنية التجارة السلعية داخل المنظومة الجمركية. وقد أظهرت هذه التأثيرات جوانب متعددة من التراجع، ليس على مستوى القيم الإجمالية فحسب، بل أيضًا في عمق العلاقات التجارية وبنيتها المؤسسية، يكمن هذا الأثر في ما يلي:[4]

- **تراجع في عدد العلاقات التجارية القائمة:**

على الرغم من أن القيمة الاسمية للصادرات من الجهة المنسحبة إلى الاتحاد الجمركي لم تشهد تغيرا كبيرا في البداية، فإن عدد العلاقات التجارية — لا سيما تلك التي تربط الشركات الصغيرة بالأسواق الأوروبية — شهد انخفاضا حادا. ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع التكاليف الثابتة المرتبطة بالتصدير نحو منطقة الاتحاد الجمركي، ما أدى إلى انسحاب عدد كبير من الوحدات الاقتصادية الصغيرة من السوق الموحدة.

- **تفاوت التأثيروفقا لنوع السلع:**

تبين أن تأثير الانسحاب لم يكن متجانسا عبر كل أنواع السلع. فقد واجهت المنتجات التي تخضع لمتطلبات جمركية أو تنظيمية أكثر تعقيدا تراجعا أكبر في تدفقاتها نحو الاتحاد الجمركي، وهو ما انعكس على ما يعرف بـ"الهامش الواسع — (extensive margin) "أي انخفاض عدد الشركات أو فئات المنتجات المتبادلة، وليس فقط على حجم التجارة.

- **تحولات حسب تصنيف السلع:**

- السلع الرأسمالية شهدت بعض التحسن في اتجاه الصادرات نحو الاتحاد الجمركي، نتيجة استقرار الطلب الصناعي.
- السلع الوسيطة سجلت نموا طفيفا في الصادرات، لكنها ظلت عرضة للتقلبات التنظيمية والجمركية الجديدة.

[4] Jonathan Portes, ed., The Economics of Brexit: What Have We Learned? (London: CEPR Press,53

- في المقابل، عرفت السلع الاستهلاكية تراجعا ملحوظا، نتيجة التأثر السريع لقطاع التجزئة بالتكاليف الإدارية والمتطلبات الجديدة.

كما من جهة الواردات نحو الطرف المنسحب، فقد سجّل انخفاض واضح في كل الفئات الثلاث (الرأسمالية، الوسيطة، الاستهلاكية)، ما يشير إلى تأثير مزدوج على تدفقات التجارة السلعية.

كما تشير البيانات إلى أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عبر الانتقال إلى اتفاقية تجارة حرة (FTA) سيؤدي إلى انخفاض كبير في التجارة والناتج المحلي الإجمالي، حيث يتوقع أن تنخفض صادرات بريطانيا بنحو 6.1% ووارداتها بنحو 7.8% على المدى المتوسط مقارنة بحالتها في السوق الموحدة. تعود هذه الخسائر إلى ارتفاع تكاليف الامتثال للوائح الاتحاد الأوروبي، وتأخيرات على الحدود، ومتطلبات قواعد المنشأ، بالإضافة إلى الحواجز الفنية والصحية التي تفرضها بريطانيا والاتحاد الأوروبي على السلع، مما يزيد من تكاليف التجارة ويؤثر بشكل كبير على سلاسل الإمداد. كما أن القيود المفروضة على قطاع الخدمات وانهاء حرية تنقل الأشخاص من دول الاتحاد الأوروبي سيزيد من التأثيرات السلبية على الاقتصاد البريطاني. التقديرات تشير إلى خسائر في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 3.5% على المدى المتوسط، وهو ما يبرز الأثر الكبير لخروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي وتأثيره على التجارة والناتج المحلي[5].

الشكل رقم(03):ارتفاع الحواجز غير الجمركية والحواجز أمام تجارة الخدمات بموجب اتفاقية تجارة حرة سيؤدي إلى انخفاض في الدخول مقارنة بالعضوية في الاتحاد الأوروبي

[5] Christine Arriola, Sebastian Benz, Annabelle Mourougane, and Frank Van Tongeren, The Trade Impact of the UK's Exit from the EU Single Market, OECD Economics Department Working Papers No. 1631 (Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, 2020), https://dx.doi.org/10.1787/682c2995-en.

Figure 5. Higher non-tariff barriers and barriers to services trade under a free-trade agreement will lead to lower incomes than under EU membership

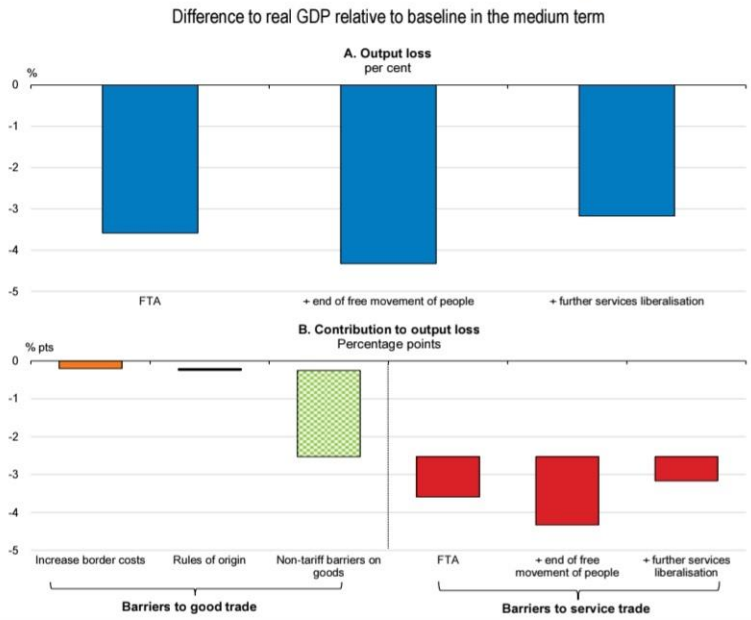

Christine Arriola, Sebastian Benz, Annabelle Mourougane, and Frank Van Tongeren, The Trade Impact of the UK's Exit from the EU Single Market, OECD Economics Department Working Papers No. 1631 (Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, 2020), https://dx.doi.org/10.1787/682c2995-en.

يوضح الشكل في جزئه العلوي (A) الفرق في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كنسبة مئوية على المدى المتوسط مقارنة بالوضع الأساسي (العضوية في الاتحاد الأوروبي) في ظل سيناريوهات مختلفة بعد اتفاقية التجارة الحرة. يظهر انخفاضًا كبيرًا في الناتج المحلي الإجمالي في جميع السيناريوهات، حيث يتفاقم الانخفاض مع إضافة حواجز أمام حركة الأشخاص وتحرير إضافي للخدمات. أما الجزء السفلي (B) فيحلل مساهمة مختلف الحواجز التجارية في هذا الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي كنقاط مئوية. يتبين أن الحواجز غير الجمركية على السلع تمثل أكبر مساهم في خسائر الناتج المحلي الإجمالي، تليها تكاليف الحدود المتزايدة وقواعد المنشأ. فيما يتعلق بتجارة الخدمات، تساهم اتفاقية التجارة الحرة نفسها بشكل كبير في خسائر الناتج، ويتفاقم هذا التأثير مع نهاية حرية حركة الأشخاص، بينما يؤدي التحرير الإضافي للخدمات إلى تخفيف طفيف في هذه الخسائر. بشكل عام، يشير الشكل إلى أن الخروج من السوق الموحدة والاتحاد الجمركي والانتقال إلى اتفاقية تجارة حرة سيؤدي إلى تأثير سلبي كبير على الاقتصاد، وأن الحواجز غير الجمركية أمام تجارة السلع والقيود على حركة الأشخاص سيكون لها تأثيرات سلبية كبيرة.

2. تحليل أبرز المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الاوروبي:

2. 1تأثير خروج بريطانيا على الميزان التجاري الأوروبي:

فائض تجارة السلع في الاتحاد الأوروبي يرتفع إلى 147 مليار يورو في عام 2024

في عام 2024، سجّل ميزان تجارة السلع في الاتحاد الأوروبي فائضًا قدره **147مليار يورو**، وهو ما يمثل زيادة قدرها **113مليار يورو** مقارنة بعام 2023، الذي بلغ فيه الفائض 34 مليار يورو.

منذ عام 2014 وحتى 2024، سجّل الاتحاد الأوروبي فائضا تجاريا كل عام باستثناء عام 2022، حيث أدت **الزيادة الكبيرة في أسعار الطاقة** إلى **عجز ملحوظ** .أما في باقي السنوات، فقد غطّت الفوائض المسجّلة في **الآلات والمركبات والمواد الكيميائية** العجوزات الناتجة عن واردات الطاقة.

سجّل قطاع **المواد الكيميائية والمنتجات المرتبطة** بها أكبر نمو خلال العقد الماضي، حيث تضاعف الفائض من **119.1مليار يورو في 2014** إلى **238.1مليار يورو في 2024**.

كما ارتفع فائض **قطاع الأغذية والمشروبات** بشكل ملحوظ من **33.5مليار يورو** إلى **52.4مليار يورو** .في المقابل، شهد قطاع **السلع المصنعة الأخرى** تحوّلًا من فائض قدره **35.3مليار يورو في 2014** إلى **عجز قدره 11.2 مليار يورو في 2024**[6].

الشكل رقم(04):الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي حسب المجموعة السلعية، 2014-2024 (مليار يورو)

[6] Eurostat, "EU Trade in Goods Surplus Up to €147 Billion in 2024," *Eurostat News*, March 27, 2025, https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/w/ddn-20250327-3

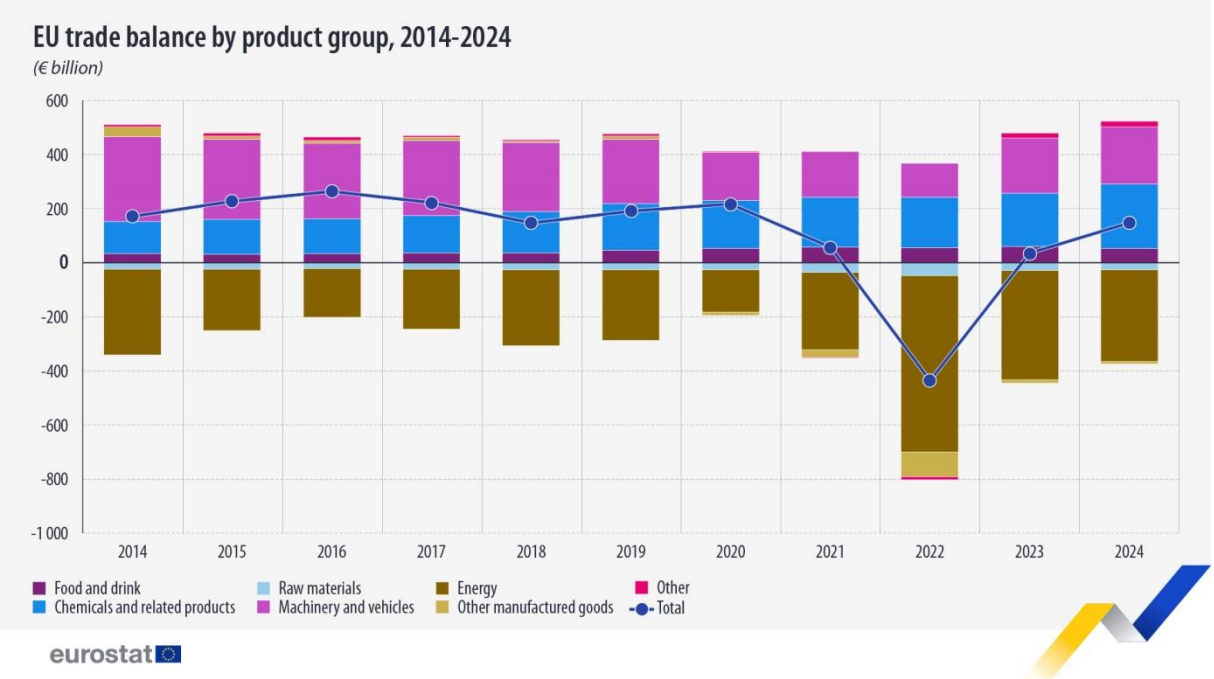

Source : Eurostat, "EU Trade in Goods Surplus Up to €147 Billion in 2024," *Eurostat News*, March 27, 2025, https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/w/ddn-20250327-3.

2. 2تطور التجارة الدولية للاتحاد الأوروبي في السلع (2014–2024):

تشير البيانات إلى أن **الواردات انخفضت بنسبة 3.4٪** في عام 2024 مقارنة بعام 2023، بعد انخفاض كبير بنسبة **16.1٪** في عام 2023 مقارنة بعام 2022.

أما **الصادرات فقد ارتفعت بنسبة طفيفة قدرها 1.1٪** في عام 2024 مقارنة بـ2023، بعد أن سجلت انخفاضا طفيفًا في 2023 بنسبة **0.5٪**.

في عام 2021، شهدت التجارة انتعاشا قويا بعد قيود الجائحة في 2020، حيث ارتفعت الواردات بنسبة **23.8٪** والصادرات بنسبة **12.9٪** .في عام 2022، كان نمو الواردات بنسبة **41.6٪** والصادرات بنسبة **17.9٪** مدفوعا في الأساس **بارتفاع الأسعار**.

الشكل رقم(05):**تطور التجارة الدولية للاتحاد الأوروبي في السلع (2014–2024)**

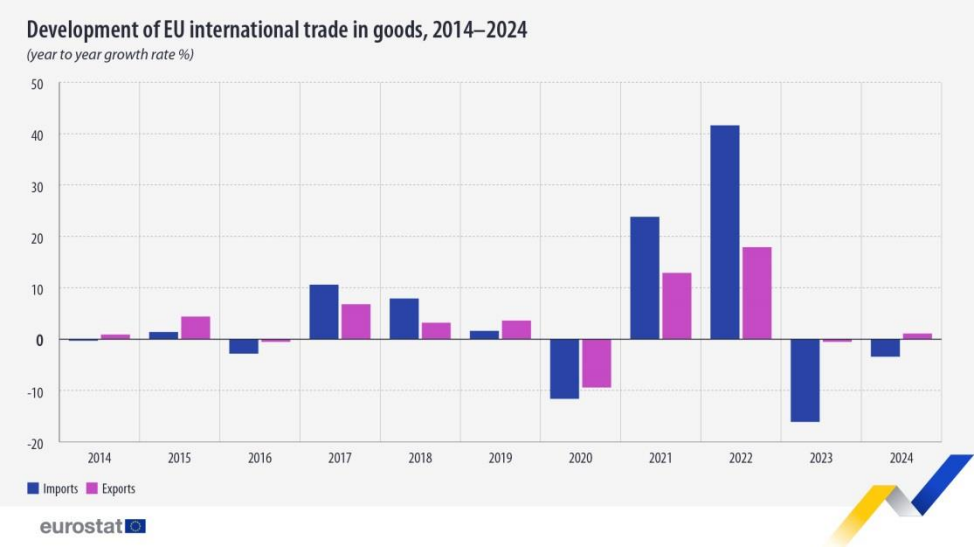

Source : Eurostat, "EU Trade in Goods Surplus Up to €147 Billion in 2024," *Eurostat News*, March 27, 2025, https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/w/ddn-20250327-3.

يظهر الرسم البياني تطور نمو التجارة الدولية للاتحاد الأوروبي في السلع بين عامي 2014 و2024 بمعدلات نمو سنوية للصادرات والواردات. بينما تشير البيانات النصية إلى استمرار هذا النمو في فبراير 2025، حيث بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي 225.4 مليار يورو بزيادة 7.0%، وبلغت الواردات 202.4 مليار يورو بزيادة 7.2% مقارنة بفبراير 2024. هذه الزيادات يمكن أن تعزى إلى عدة عوامل عامة مثل التعافي الاقتصادي العالمي، وزيادة الطلب المحلي، وكفاءة سلاسل التوريد، وربما استقرار أسعار السلع الأساسية .ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن أحد الأسباب الرئيسية والتحولات الهيكلية الكبرى التي أثرت بشكل عميق على أنماط التجارة للاتحاد الأوروبي خلال هذه الفترة، خاصة بعد عام 2020، هو خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي .هذا التغير الجوهري أعاد تشكيل العلاقات التجارية بين الكتلتين، مما أثر على تدفقات السلع من وإلى الاتحاد الأوروبي، وبالتالي على معدلات النمو الكلية للصادرات والواردات، حيث اضطرت الشركات لإعادة التكيف مع اللوائح الجمركية الجديدة والعقبات غير الجمركية، مما أدى إلى تقلبات وتحولات في أنماط التجارة التي نراها منعكسة في الرسم البياني في السنوات اللاحقة لعام 2020.

الشكل رقم(06):**التجارة الدولية في السلع لمنطقة اليورو- التغير الشهري مقارنة بالعام السابق (%)**

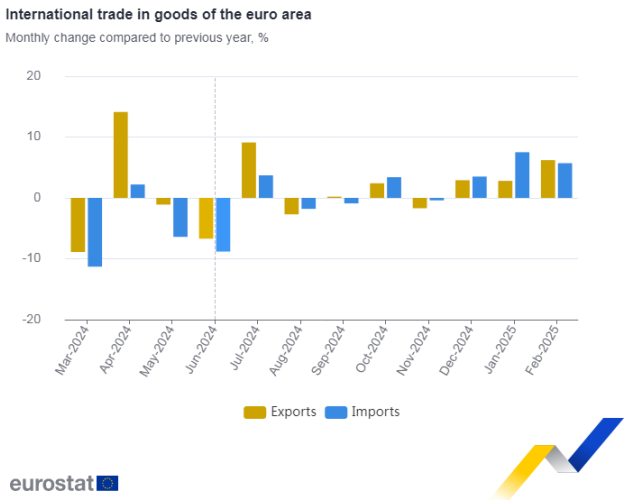

Source: European Commission. "European Union International Trade in Goods Statistics – February 2025." *Eurostat*, April 23, 2025. https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-euro-indicators/w/6-23042025-bp.

في فيفري 2025، ارتفع فائض منطقة اليورو بشكل كبير مقارنة بشهر جانفي 2025، حيث زاد من 0.8 مليار يورو إلى 24.0 مليار يورو. وبالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، شهد فائض قطاع المواد الكيميائية زيادة ملحوظة، حيث ارتفع من 19.2 مليار يورو إلى 30.3 مليار يورو. في المقابل، سجلت قطاعات مثل الآلات والمركبات والسلع المصنعة الأخرى انخفاضًا طفيفًا مقارنة بشهر فيفري 2024[7].

"الشكل رقم(07): تطور التجارة البينية الخارجية الألمانية (2018–2025): اتجاهات الصادرات والواردات والميزان التجاري – نموذج عن أداء قوة اقتصادية كبرى في أوروبا"

[7] European Commission. "European Union International Trade in Goods Statistics – February 2025." *Eurostat*, April 23, 2025. https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-euro-indicators/w/6-23042025-bp.

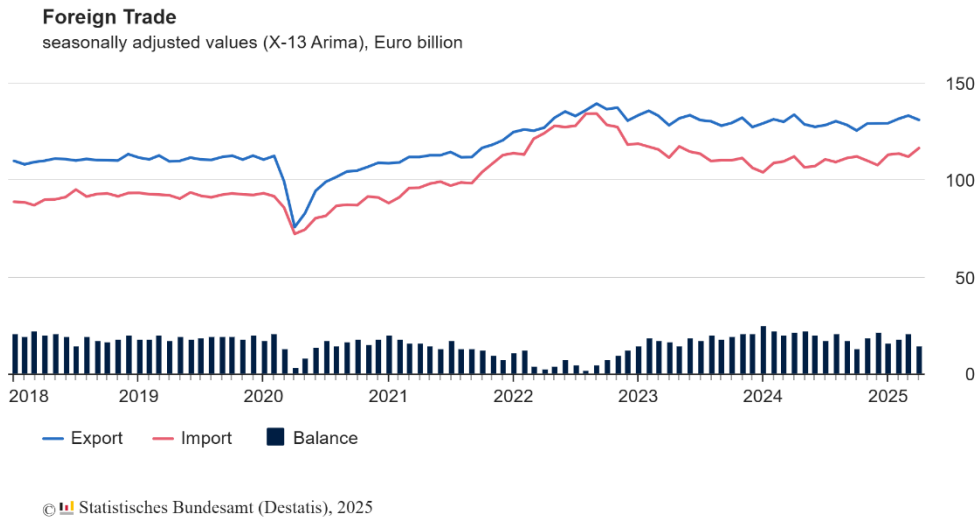

Statistisches Bundesamt (Destatis). *Foreign Trade*. Last modified 2025. Accessed June 14, 2025. https://www.destatis.de/EN/Themes/Economy/Foreign-Trade/_node.html

يعكس الشكل رقم ( ) تطور التجارة الخارجية الألمانية خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2025، ويظهر بوضوح العلاقة بين الصادرات (بالأزرق)، الواردات (بالأحمر)، والميزان التجاري (بالأعمدة الداكنة). يتضح من المنحنيات أن ألمانيا حافظت على فائض تجاري خلال أغلب الفترة المدروسة، وهو ما يبرز موقعها كقوة تصديرية رئيسية في أوروبا.

شهدت التجارة الخارجية تراجعًا حادًا في عام 2020، تزامنا مع تداعيات جائحة كوفيد-19، إذ انخفضت كل من الصادرات والواردات بشكل ملحوظ، ما يعكس تأثر سلاسل الإمداد والطلب العالمي. غير أن التعافي كان سريعًا ابتداءً من 2021، حيث عادت الصادرات إلى الارتفاع بوتيرة أسرع من الواردات، ما عزز الفائض التجاري مجددًا، وبلغ ذروته في 2022.

بدءا من 2023، يمكن ملاحظة تباطؤ نسبي في النمو، حيث استقرت الصادرات وواصلت الواردات التحرك في نطاق أضيق، مما أثر على حجم الفائض الذي عرف بعض التقلص. هذا التراجع قد يُعزى إلى التحديات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية مثل اضطرابات الطاقة، وتباطؤ الطلب في الأسواق الدولية.

يعكس هذا الشكل أهمية التجارة في الاقتصاد الألماني، ويُعد نموذجًا يُقاس عليه أداء دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، خصوصًا أن ألمانيا تمثل المحرك الصناعي الرئيسي للاتحاد.

الشك رقم(08): **تطور مكونات الحساب الجاري لفرنسا (2000–2022) في سياق علاقاتها التجارية مع**

أوروبا

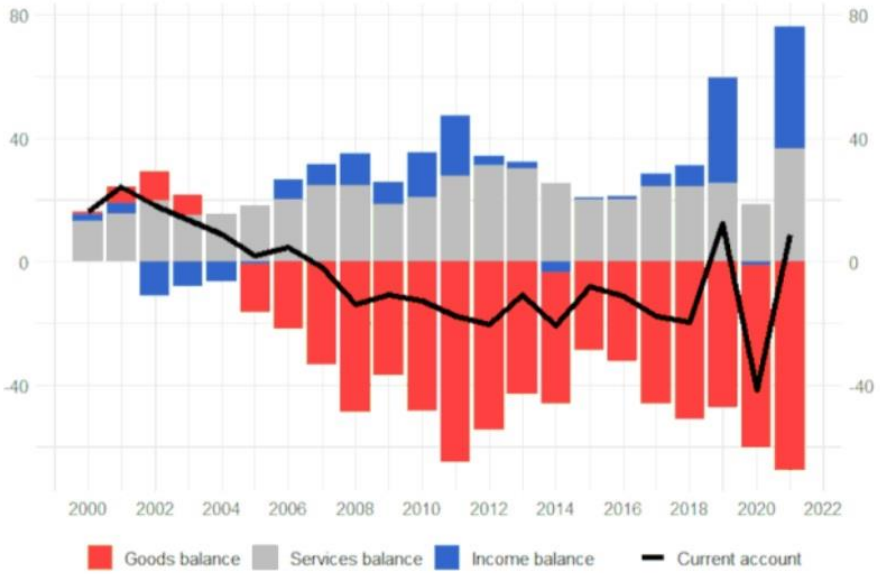

Banque de France. "The Three Faces of France's International Trade." Published July 2023. Accessed June 14, 2025. https://www.banque-france.fr/en/publications-and-statistics/publications/three-faces-frances-international-trade?utm

يشير الشكل إلى تدهور تدريجي في **ميزان السلع** (الأشرطة الحمراء) منذ منتصف العقد الأول من الألفية، حيث دخل الميزان التجاري الفرنسي في عجز متزايد، خاصة بعد عام 2004، وهو ما يعكس ضعف القدرة التنافسية الصناعية الفرنسية، بما في ذلك داخل السوق الأوروبية. وعلى الرغم من ذلك، فقد ساهم **ميزان الخدمات وميزان الدخل** بشكل إيجابي في تخفيف هذا العجز، وخصوصًا في السنوات الأخيرة (2020–2022) حيث ارتفعت مساهمتهما بشكل واضح، ما يدل على قوة فرنسا في تصدير الخدمات (مثل السياحة والخدمات المالية) وجني مداخيل من الاستثمارات الخارجية.

فيما يتعلق بالعلاقة مع **أوروبا**، فإن هذا الشكل يعكس اعتماد فرنسا الكبير على السوق الأوروبية، سواء كمصدر للواردات أو كمجال لصادرات الخدمات. ويُعزى تدهور الميزان السلعي جزئيا إلى المنافسة الشديدة داخل الاتحاد الأوروبي، خصوصا من دول ذات تكاليف إنتاج أقل مثل ألمانيا وشرق أوروبا، في حين يعكس التحسن في الخدمات والدخل مكانة فرنسا كمركز مالي وسياحي داخل أوروبا.

الشكل رقم(09):الميزان التجاري لمنطقة اليورو حسب المجموعة السلعية (مليار يورو)

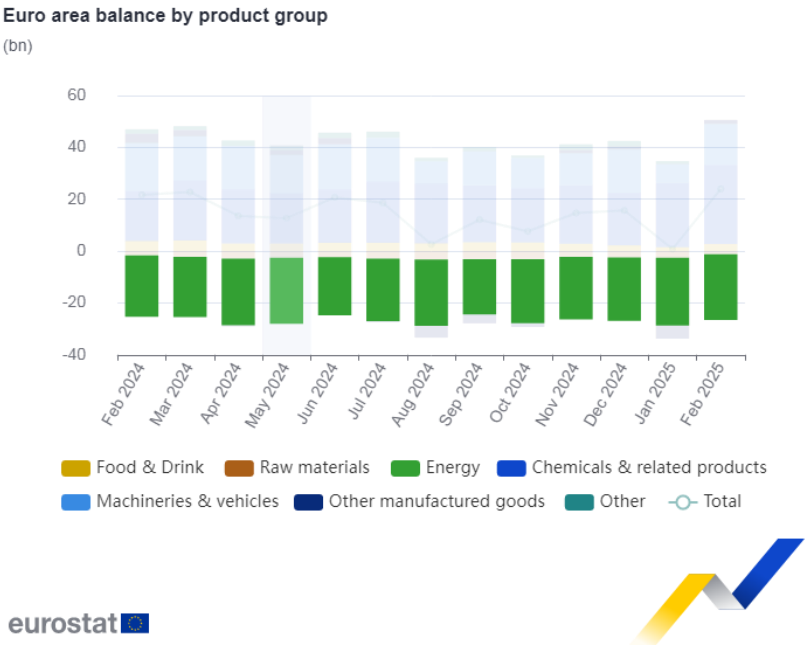

Source: European Commission. "European Union International Trade in Goods Statistics – February 2025." *Eurostat*, April 23, 2025. https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-euro-indicators/w/6-23042025-bp.

في الفترة من جانفي إلى فيفري 2025، سجلت منطقة اليورو فائضًا قدره 24.8 مليار يورو، وهو انخفاض مقارنة بـ 32.3 مليار يورو خلال نفس الفترة من عام 2024.

وارتفعت صادرات منطقة اليورو من السلع إلى بقية دول العالم إلى 480.9 مليار يورو (بزيادة قدرها 4.5% مقارنة بجانفي–فبراير 2024)، كما ارتفعت الواردات إلى 456.1 مليار يورو (بزيادة قدرها 6.6% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق)[8]

أما التجارة داخل منطقة اليورو فقد ارتفعت إلى 429.1 مليار يورو في جانفي–فبراير 2025، أي بزيادة قدرها 0.2% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024.

الجدول رقم(08):**التدفقات التجارية لمنطقة اليورو - بيانات غير معدّلة موسمياً (بمليار يورو)**

[8] European Commission. "European Union International Trade in Goods Statistics – February 2025." *Eurostat*, April 23, 2025. https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-euro-indicators/w/6-23042025-bp.

التدفقات التجارية لمنطقة اليورو - بيانات غير معدّلة موسمياً (بملياريورو)	فبراير 2024	فبراير 2025	معدلات النمو	جانفي-فبراير 2024	جانفي-فبراير 2025	معدلات النمو
الصادرات إلى خارج منطقة اليورو	234.2	248.7	6.2%	460.0	480.9	4.5%
الواردات من خارج منطقة اليورو	212.5	224.7	5.7%	427.8	456.1	6.6%
رصيد التجارة مع خارج منطقة اليورو	21.7	24.0	—	32.3	24.8	—
التجارة داخل منطقة اليورو	214.8	212.8	-0.9%	428.3	429.1	0.2%

Source: European Commission. "European Union International Trade in Goods Statistics – February 2025." *Eurostat*, April 23, 2025. https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-euro-indicators/w/6-23042025-bp.

2. 3التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي (بيانات غير معدّلة موسمياً – مليار يورو):

التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي (جانفي – فبراير 2025):

- الصادرات إلى خارج الاتحاد الأوروبي ارتفعت إلى 434.3مليار يورو، بزيادة 5.8%مقارنة بنفس الفترة من عام 2024.
- الواردات من خارج الاتحاد الأوروبي ارتفعت إلى 416.9مليار يورو، بزيادة 9.1%مقارنة بنفس الفترة من عام 2024.
- ونتيجة لذلك، سجّل الاتحاد الأوروبي فائضًا قدره 17.4مليار يورو، مقارنة بـ 28.5مليار يورو في جانفي – فبراير 2024.
- التجارة داخل الاتحاد الأوروبي بلغت 671.8مليار يورو، دون تغيير يُذكر مقارنة بنفس الفترة من

العام السابق[9].

الجدول رقم(09):التدفقات التجارية للاتحاد الجمركي

التدفقات التجارية	فبراير 2024	فبراير 2025	معدل النمو	جانفي-فبراير 2024	جانفي-فبراير 2025	معدل النمو
الصادرات إلى خارج الاتحاد	210.6	225.4	7.0%	410.5	434.3	5.8%
الواردات من خارج الاتحاد	188.8	202.4	7.2%	381.9	416.9	9.1%
رصيد التجارة الخارجية	21.8	23.0	—	28.5	17.4	—
التجارة داخل الاتحاد	337.5	333.2	-1.3%	671.9	671.8	0.0%

Source: European Commission. "European Union International Trade in Goods Statistics – February 2025." *Eurostat*, April 23, 2025. https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-euro-indicators/w/6-23042025-bp

2.4تغيرات سلاسل التوريد داخل الاتحاد الجمركي

بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في جانفي 2021، أدى تنفيذ اتفاق التجارة والتعاون (TCA) إلى زيادة ملحوظة في الحواجز التجارية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، مما أثر بشكل كبير على سلاسل التوريد. على الرغم من استمرار التجارة دون تعريفات أو حصص، إلا أن الأطر الجمركية والتنظيمية تغيرت، مما ساهم في زيادة الاحتكاكات التجارية مثل الإجراءات الجمركية والبيروقراطية، ما أثر على تدفق السلع. الواردات من الاتحاد الأوروبي شهدت انخفاضًا كبيرًا بنسبة 25٪، خاصة في السلع

[9] European Commission. IBID

الوسيطة، مثل المكونات المستخدمة في الإنتاج، مما أثر على الشركات البريطانية التي تعتمد على هذه السلع. كما لوحظ أن سلاسل التوريد تعرضت لتغيرات كبيرة حسب نوع السلع؛ فعلى سبيل المثال، شهدت المنسوجات تباطؤًا في النمو، بينما انخفضت الزيوت والدهون بشكل حاد بعد تنفيذ اتفاق .TCA في الوقت نفسه، تم استبدال بعض الموردين من الاتحاد الأوروبي بمصادر خارجية، مما أثر على سلع مثل الخضروات و المنسوجات، في حين انخفضت واردات الفواكه والمكسرات من الاتحاد الأوروبي دون تعويض واضح من دول أخرى. هذا التغير في سلاسل التوريد أدى إلى زيادة في التكاليف بالنسبة للشركات، وهو ما انعكس في ارتفاع أسعار المستهلكين للعديد من السلع، خاصة في قطاع المنتجات الغذائية مثل لحم الخنزير الطازج و الطماطم، حيث قدرت الزيادة في الأسعار بنسبة 6٪ بين عامي 2020 و2021. على الرغم من أن بعض التغيرات قد تكون مؤقتة، إلا أن التأثيرات طويلة الأمد على الأسواق لا تزال مستمرة، حيث لا تزال الشركات تتكيف مع النظام التجاري الجديد.

الشكل رقم(10): تأثيرات خروج بريطانيا على الاتحاد الجمركي الأوروبي على اسعار الواردات الغذائية

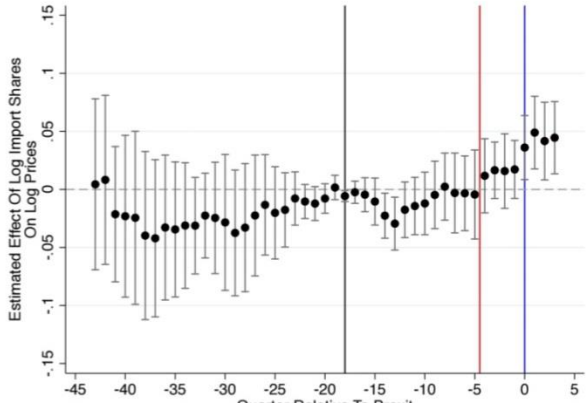

SOURCE: Jonathan Portes, ed., The Economics of Brexit: What Have We Learned? (London: CEPR Press,p 53

الشكل اعلاه يوضح تأثيرات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على أسعار المواد الغذائية المستوردة من الاتحاد الأوروبي بمرور الوقت. المحور الرأسي يعكس تقديرات تأثير الخروج على أسعار الواردات الغذائية من الاتحاد الأوروبي، بينما يحدد المحور الأفقي الأرباع النسبية المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. تشير النقط السوداء إلى تقديرات دراسة الحدث التي تظهر العلاقة بين تعرض بريطانيا لواردات الاتحاد الأوروبي وتأثيرها على أسعار المواد الغذائية. كما يتم توضيح أربعة أحداث رئيسية في الرسم، حيث يشير الخط الأحمر إلى الانتخابات العامة لعام 2019، بينما يرمز الخط الأزرق إلى بداية فترة ما بعد الخروج في جانفي 2021. الأشرطة الرأسية تمثل فترات الثقة بنسبة 90%. بشكل عام، يوضح الشكل

كيف تأثرت أسعار المواد الغذائية المستوردة من الاتحاد الأوروبي على مر الزمن، مع التركيز على تأثير الانتخابات العامة وبداية الفترة التي تلت الخروج من الاتحاد الأوروبي.

يمكن استنتاج أن الاتحاد الجمركي تأثر بشكل كبير جراء مغادرة المملكة المتحدة. بدايةً، أدى الخروج إلى زيادة كبيرة في الحواجز التجارية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو ما أثر بشكل مباشر على سلاسل الإمداد، وزيادة تكاليف التجارة، مما أدى إلى تراجع كبير في الواردات والصادرات بين الجانبين. تم تسجيل انخفاض حاد في تجارة السلع بين المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي بعد دخول اتفاقية التجارة والتعاون حيز التنفيذ في جانفي 2021، حيث تراجعت الصادرات بنحو 45% والواردات بنسبة تتجاوز 30% في بداية عام 2021.

على مستوى سلاسل الإمداد، تأثرت العديد من القطاعات الصناعية مثل السيارات والغذاء بشكل واضح. فقد تراجع تدفق السلع الوسيطة التي كانت تُستخدم في إنتاج المنتجات داخل المملكة المتحدة، وهو ما أضر بإنتاجية الشركات، كما أدت القيود الجمركية والبيروقراطية إلى زيادة تكاليف الإنتاج، ما أثر على الأسعار للمستهلكين. إضافة إلى ذلك، لم تتوزع تأثيرات الخروج بشكل متساوٍ بين جميع السلع، حيث تأثرت السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية بشكل أكبر في حين حافظت بعض السلع مثل الطاقة على مستوى تجارة مستقر نسبيًا.

في النهاية، يمكن القول إن الاتحاد الجمركي تأثر بشكل ملحوظ بخروج بريطانيا حيث أصبحت التجارة أكثر تعقيدًا، وارتفعت التكاليف، وتعرضت سلاسل الإمداد لاضطرابات كانت لها تأثيرات على الاقتصاد الكلي وعلى الأسعار في أسواق المستهلك.

2. 5سلاسل القيمة وتاثيرها على اسعار المستهلك (الاتحاد الجمركي)

- ارتفاع تكاليف الاستيراد من بريطانيا بسبب الرسوم الإدارية، والتأخيرات، والفحوصات الجمركية، أدى إلى زيادة في أسعار بعض المنتجات الاستهلاكية داخل الاتحاد الأوروبي.
- تأثرت الصناعات المعتمدة على المكونات المتبادلة)مثل السيارات والأدوية) باضطرابات في تدفق المكونات والمعدات بين المملكة المتحدة والاتحاد.
- اضطر بعض الموردين إلى البحث عن بدائل من داخل الاتحاد، ما ساعد في تعزيز التكامل

الداخلي، لكنه تطلب تكاليف إعادة هيكلة لسلاسل القيمة[10].

إن الإنتاج داخل دول الاتحاد الأوروبي الـ27 مترابط بشكل وثيق عبر سلاسل القيمة العالمية، حيث تعتمد المنتجات النهائية التي تصل إلى المستهلكين على مدخلات من دول متعددة داخل وخارج الاتحاد، مما يجعل أسعار المستهلكين حساسة لأي خلل في هذه السلاسل، مثل فرض رسوم جمركية أو قيود غير جمركية. وفي سياق البريكست، خصوصًا في سيناريو الخروج الصعب، فإن فقدان بريطانيا للوصول الحر إلى السوق الأوروبية يُعطل هذه السلاسل المتكاملة، ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة الرسوم الجمركية الجديدة، التأخيرات في الإمداد، ارتفاع تكاليف النقل والتخزين، والحاجة إلى إعادة تنظيم سلاسل التوريد. ولا تقتصر هذه التأثيرات على التجارة المباشرة، بل تشمل أيضا التجارة غير المباشرة عبر دول ثالثة داخل الاتحاد، والتي تمثل ما بين 25% إلى 50% من الأثر الكلي حسب الدولة، مما يضاعف من تأثير البريكست على أسعار المستهلك حتى في الدول التي لا تعتمد بشكل كبير على التجارة المباشرة مع المملكة المتحدة. وتظهر الأمثلة القطاعية هذا التأثير بوضوح، حيث يؤدي فقدان الواردات البريطانية منخفضة التكلفة في قطاعات مثل الصناعات الغذائية (في بلجيكا)، وصناعة السيارات (في ألمانيا)، والخدمات الإدارية والدعم (في فرنسا)، إلى ارتفاع تكاليف البدائل المستوردة أو المحلية، ما ينعكس مباشرة في شكل زيادات محسوسة في الأسعار النهائية التي يتحملها المستهلك الأوروبي[11].

الشكل رقم(11) : إجمالي خسائر الوظائف في اطار خروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي

[10] Walter de Wit, "The EU Customs Union after Brexit: How from a Customs Perspective the Integrity of the Internal Market Is Protected after the Transitional Phase under the Revised Protocol on Ireland/Northern Ireland," Global Trade and Customs Journal 15, no. 5 (2020): 198–205.

[11] Vandenbussche, Hylke, William Connell, and Wouter Simons. “Global Value Chains, Trade Shocks and Jobs: An Application to Brexit.” VoxEU.org. September 12, 2017. https://cepr.org/voxeu/columns/global-value-chains-trade-shocks-and-jobs-application-brexit

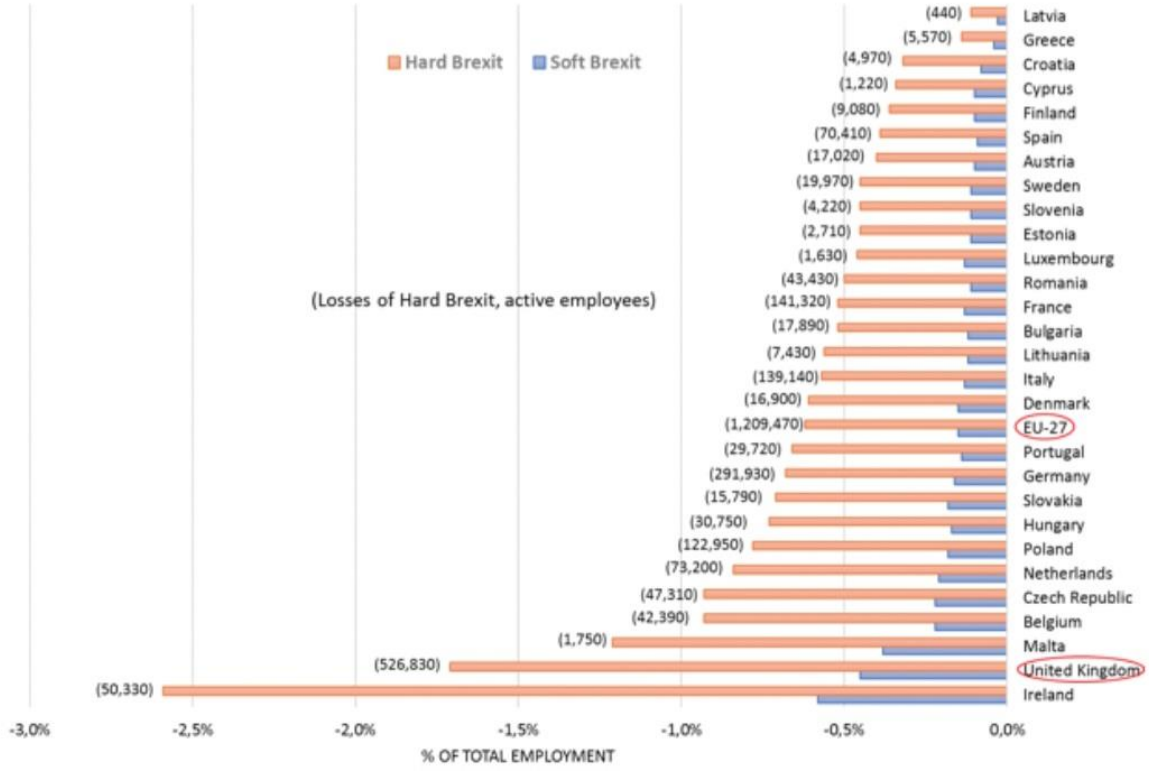

Source : Vandenbussche, Hylke, William Connell, and Wouter Simons. "Global Value Chains, Trade Shocks and Jobs: An Application to Brexit." VoxEU.org. September 12, 2017. https://cepr.org/voxeu/columns/global-value-chains-trade-shocks-and-jobs-application-brexit

يعرض الشكل توزيع خسائر الوظائف المحتملة في دول الاتحاد الأوروبي نتيجة سيناريوهَي "البريكست الصعب (Hard Brexit) "و"البريكست السلس(Soft Brexit) "، مركّزًا على الخسائر من حيث عدد العمال النشطين ونسبتهم من إجمالي التوظيف. يتضح من الرسم أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي – الممثَّلة هنا في دول الاتحاد الأوروبي – (EU-27) ستتكبّد مجتمعة خسائر تُقدّر بنحو **1,209,470وظيفة** في حال البريكست الصعب، وهو ما يعكس ترابطًا عميقًا بين المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي عبر سلاسل القيمة العالمية. تظهر الدول ذات الاندماج الأكبر في الشبكات الإنتاجية مع المملكة المتحدة، مثل ألمانيا، فرنسا، بولندا، وبلجيكا، في مقدمة المتضررين من حيث عدد الوظائف المفقودة، بينما تتفاوت الخسائر كنسبة مئوية من إجمالي العمالة، لتكون أشد في الدول الصغيرة نسبيًا مثل مالطا وإيرلندا. هذا يشير إلى أن الخروج غير المنظّم لبريطانيا من الاتحاد الجمركي لا يُحدث أثرًا مباشرًا على التجارة فقط، بل يؤدي إلى اضطراب سلاسل التوريد، ومن ثمّ انتقال الأثر إلى سوق العمل، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي داخل الاتحاد الجمركي الأوروبي.

2. 6تحديات بعد البريكست (بريطانيا الاتحاد الجمركي)

2. 6. 1التحدي السياسي – الاقتصادي الأبرز تمثل في بروتوكول أيرلندا الشمالية، والذي حافظ على انفتاح الحدود مع جمهورية أيرلندا، لكنه خلق حدودًا جمركية داخل المملكة المتحدة نفسها.

تطبيق مزدوج للأنظمة الجمركية في إيرلندا الشمالية زاد من العبء الإداري والتعقيد التشريعي.

الاتحاد الأوروبي واجه تحديًا في حماية سلامة السوق الموحدة دون فرض حدود مادية بين شطري أيرلندا، بينما سعت المملكة المتحدة إلى الحفاظ على وحدة أراضيها الاقتصادية[12].

2. 6. 2التحديات الجمركية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

تسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي في تحديات كبيرة للحكومة والقطاع الخاص، حيث تطلب تنفيذ التغييرات الجمركية تنسيقًا بين أكثر من 30 وزارة وهيئة حكومية، بالإضافة إلى تأثيره على أكثر من 100 سلطة محلية. مع عدم وضوح طبيعة الترتيبات الجمركية النهائية حتى وقت متأخر، واجهت الحكومة صعوبة في التحضير لليوم الأول بعد الخروج، خاصة في حال عدم التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي، تتجلى التحديات في ما يلي:[13]

- التأثير على الأنظمة التجارية واللوجستية

- زيادة التكاليف الإدارية والتجارية :سيتعين على حوالي 180,000 تاجر تقديم إقرارات جمركية لأول مرة، مما يضيف تكاليف قد تصل إلى 4 مليارات جنيه إسترليني سنويًا.

- تعطل سلاسل الإمداد :تعتمد الصناعات البريطانية، مثل قطاع السيارات والكيماويات، على حركة سلسة وسريعة للبضائع داخل السوق الموحدة، ويؤدي فرض الفحوصات الجمركية إلى اضطرابات كبيرة.

- اعتماد كبير على جاهزية الموانئ :يمثل ميناء دوفر نقطة رئيسية في التجارة البريطانية، حيث تمر من خلاله بضائع بقيمة 119 مليار جنيه إسترليني سنويًا. ومع غياب البنية التحتية الكافية للفحوصات الجمركية، زاد خطر التأخير والازدحام.

- التحديات التقنية والتنسيق الحكومي:

- عدم جاهزية أنظمة تكنولوجيا المعلومات :استبدلت الحكومة نظام الجمارك القديم (CHIEF)

[12] 1. Walter de Wit, IBID .
[13] Owen, J., Shepheard, M., & Stojanovic, A. (Year). Implementing Brexit: Customs. Institute for Government.

بنظام جديد(CDS) ، لكنه واجه ضغوطًا زمنية هائلة.

- تعدد الجهات المسؤولة عن الجمارك :تشمل العمليات الجمركية أكثر من 36 منظمة، مما يجعل التنسيق الحكومي أكثر تعقيدًا، خاصة فيما يتعلق بالمعايير الصحية والفحوصات البيطرية واللوائح الخاصة بالمنتجات.

- التأثير على العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي:

حتى لو كانت المملكة المتحدة مستعدة من الناحية الجمركية، فإن أي خلل في الموانئ الأوروبية، مثل روتردام أو كاليه، قد يؤدي إلى تعطيل سلاسل التوريد البريطانية. لذلك، يتطلب نجاح أي ترتيب جمركي بعد خروج بريطانيا تعاونًا وثيقًا مع الاتحاد الأوروبي لتجنب التأخير والتكاليف الإضافية.

خامسا:مناقشة النتائج والتوصيات

خاتمة الدراسة:

تُعدّ دراسة تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي محورية لفهم التعقيدات التي تنشأ عن تفكك الكتل الاقتصادية الكبرى. لقد كشفت هذه الدراسة، من خلال المنهج الوصفي التحليلي واستخدام مصادر بيانات متعددة، عن أن هذا الانسحاب لم يكن مجرد تغيير إداري، بل كان تحولًا هيكليًا أثر بعمق في الاقتصاد البريطاني والاتحاد الأوروبي على حد سواء، مع تداعيات لا تزال تتكشف حتى الآن.

نتائج الدراسة:

تُلخص النتائج الرئيسية للدراسة في النقاط التالية::

- **تغيرات هيكلية في الاتحاد الجمركي :**أدى خروج بريطانيا إلى إعادة فرض الرقابة الجمركية، وإنشاء نظم جمركية جديدة، وزيادة في التكاليف التشغيلية والتأخيرات على الحدود. هذا التحول اضطر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى إعادة تقييم استراتيجياتها التجارية وتعديل سلاسل إمدادها .
- **تراجع التجارة السلعية :**شهدت التجارة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي انخفاضًا حادًا بعد تطبيق اتفاقية التجارة والتعاون .(TCA) فبينما استقرت الصادرات من الاتحاد الأوروبي إلى المملكة المتحدة عند مستويات أقل بنحو 15%، وانخفضت الواردات بنحو 20%، مما يدل على فقدان جزء كبير من التكامل التجاري. كما تراجعت العلاقات التجارية القائمة، خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة، بسبب ارتفاع التكاليف الثابتة المرتبطة بالتصدير .
- **تأثير الحواجز غير الجمركية :**أظهرت المحاكاة الاقتصادية أن الحواجز غير الجمركية، مثل تكاليف الامتثال للوائح والتأخيرات الحدودية وقواعد المنشأ، كانت المحرك الرئيسي للخسائر الاقتصادية. هذه الحواجز ساهمت في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3.5% على المدى المتوسط، بالإضافة إلى تأثيرات سلبية على سلاسل القيمة العالمية وتكاليف الإنتاج .
- **المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي :**على الرغم من التحديات، أظهر الاتحاد الأوروبي مرونة في ميزانه التجاري السلعي، حيث ارتفع الفائض إلى 147 مليار يورو في عام 2024. وقد ساهمت قطاعات مثل المواد الكيميائية والأغذية والمشروبات في هذا النمو، مما يشير إلى قدرة الاتحاد على التكيف وإعادة توجيه تدفقاته التجارية .
- **اضطراب سلاسل التوريد :**أدت اتفاقية TCA إلى زيادة الاحتكاكات التجارية، مما أثر على تدفق السلع وزاد التكاليف وأسعار المستهلكين، خاصة في قطاع المنتجات الغذائية. كما أثر ذلك على الصناعات التي تعتمد على المكونات المتبادلة، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد من بريطانيا.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية 1:**

"يؤدي انسحاب بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي إلى تراجع المبادلات التجارية بين الطرفين بسبب عودة الحواجز الجمركية وزيادة الإجراءات التنظيمية".

✓ تم إثبات صحة الفرضية حيث الدراسة أظهرت تراجعا فعليا في المبادلات التجارية بنسبة قاربت 15%–20% بعد البريكست، نتيجة لعودة التصاريح الجمركية وتعقيد المعاملات الحدودية، وهو ما يؤكد تأثير الانسحاب على التبادل التجاري.

- **الفرضية 2:**

"ترتّب عن الخروج البريطاني ظهور تحديات جمركية وتنظيمية جديدة أثّرت سلبًا على انسيابية التبادل التجاري داخل الاتحاد الأوروبي".

✓ تم إثبات صحة الفرضية. بيّنت الدراسة ظهور تحديات واضحة مثل ازدحام الموانئ، قواعد المنشأ المعقدة، الضوابط الصحية، والبطء في عمليات التخليص الجمركي، وكلها أثرت بشكل مباشر على سهولة التبادل.

- **الفرضية 3:**

"تمكن الاتحاد الأوروبي من التكيّف جزئيا مع آثار البريكست بفضل مرونة أنظمته الجمركية وتحديث آلياته التنسيقية".

✓ تم إثبات صحة الفرضية. حيث بينت الدراسة رغم وجود صعوبات أولية، فقد أظهر الاتحاد مرونة من خلال اعتماد أنظمة رقمية جمركية، إعادة تنظيم الموانئ، وتحقيق فائض تجاري، ما يشير إلى قدرة جزئية على التكيف.

➢ التوصيات:

بناءً على النتائج المستخلصة، توصي الدراسة بما يلي :

➢ **تعزيز التعاون الجمركي :يجب على الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة العمل على تبسيط الإجراءات الجمركية وتوحيد المعايير حيثما أمكن، لتخفيف الأعباء على الشركات وتقليل التأخيرات. يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء آليات تنسيق دائمة وتبادل المعلومات بشكل أكثر فعالية.**

- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة :تقديم حو افزودعم فني ومالي للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت بشكل كبير بارتفاع تكاليف التصدير والامتثال. يمكن أن يشمل ذلك برامج تدريب على اللو ائح الجديدة، أو دعم مالي للشركات التي تسعى لإعادة هيكيلية سلاسل إمدادها.
- تنويع سلاسل التوريد :تشجيع الشركات داخل الاتحاد الأوروبي على تنويع مصادر إمداداتها وتقليل الاعتماد على مورد واحد أو منطقة جغر افية واحدة. هذا من شأنه أن يعزز المرونة الاقتصادية للاتحاد في مواجهة أي اضطر ابات مستقبلية.
- الاستثمار في البنية التحتية والتقنيات الذكية :ضخ الاستثمارات في البنية التحتية الجمركية والتقنيات الرقمية (مثل أنظمة الجمارك المتطورة) لضمان سرعة وفعالية معالجة البضائع على الحدود وتقليل الاحتكاكات.
- المراجعة المستمرة لبروتوكول أيرلندا الشمالية :يجب على الطرفين إعادة تقييم وتعديل بروتوكول أيرلندا الشمالية بشكل مستمر بما يخدم المصالح الاقتصادية والتجارية لكلا الجانبين، ويقلل من التعقيدات السياسية والإدارية.
- تعزيز التكامل الاقتصادي داخل الاتحاد :في ظل التحديات الخارجية، ينبغي للاتحاد الأوروبي تعزيز التكامل الاقتصادي بين دوله الأعضاء بشكل أكبر، من خلال تيسير التجارة الداخلية وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، مما يقلل من تأثير الصدمات الخارجية.

إن تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي لم تنتهِ بعد، وتتطلب متابعة مستمرة وتكييفًا للسياسات لضمان الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام للطرفين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. Charley, C. (2017). Leaving the European Union: Customs Unions—An Introduction. House of Lords Library Note.
2. Clausing, K. (2000). Customs unions and free trade areas. *Journal of Economic Integration 15(3)*, 4.
3. Commission, E. (2014). *The European Union explained: Customs. Publications Office of the European Union*. Retrieved from https://doi.org/10.2775/15944
4. Government, U. (2020). *UK Internal Market." GOV.UK*. Retrieved from UK Internal Market." GOV.UK: https://www.gov.uk/government/publications/uk-internal-market/uk-internal-market.
5. Library, H. o. (2024, May 9). *Statistics on UK-EU Trade. Research Briefing CBP-7851*. Retrieved from Statistics on UK-EU Trade. Research Briefing CBP-7851: https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/CBP-7851/.
6. viner, J. (1950). the costoms union issue. new york:. *carnegie endwoment for international peace*.
7. VonderLeyen, U. (2024). A Union That Strives for More: My Agenda for Europe – Political Guidelines for the Next European Commission2019-2024. In *n. https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/political-guidelines-next-commission_en_0.pdf.* European Commission.
8. Walter, d. W. (2019). The EU Customs Union after Brexit: How from a Customs Perspective the Integrity of the Internal Market Is Protected after the Transitional Phase under the Revised Protocol on Ireland/Northern Ireland,. *European Law Review* , 1-4,.
9. Wikipedia. (2024). Retrieved from United Kingdom–European Union Relations: https://en.wikipedia.org/wiki/United_Kingdom%E2%80%93European_Union_relations.
10. ا. السياسات, ا. (2016). *خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية، تقرير موقف، وحدة تحليل السياسات*. Retrieved from https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Britains_Exit_from_the_European_Union_Implications_and_Possible_Future_Relations.aspx
11. بوستي, ت. (2021). خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: قراءة في الأسباب والتداعيات. *مجلة الناقد للدراسات السياسية، مجلد 5، عدد 2*, 36-43.
12. خليفي, ا. (2017). تحديد نوع وحجم العينة في البحوث العلمية. *مجلة معارف علمية، العدد 23*, 12.
13. كرير. (2013). *مناهج البحث العلمي دليل الطالب في كتابة الابحاث والرسائل العلمية*. دار العلم والايمان.
14. ليموشي, ز. (2020). تحليل الآثار الاقتصادية للاتحاد الجمركي على الدول الأعضاء في ظل تفعيل منطقة التكامل الاقتصادي. *مجلة الاقتصاد والإدارةالمجلد 19، العدد 2*, 122.
15. محمد علة. (2016). الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 34/02*، 362-372.
16. Kotlinski, K. (2018). Economic interdependence and regional integration in the European Union. Warsaw: European Studies Institute.
17.
18. Scheller, H., & Eppler, A. (2014). European disintegration – non-existing phenomenon or a blind spot of European integration research? Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft.
19.

20. Webber, D. (2014). How likely is it that the European Union will disintegrate? A critical analysis of competing theoretical perspectives. European Journal of International Relations, 20(2), 341–365. https://doi.org/10.1177/1354066112461286
21.
22. Schnapper, P. (2015). The challenge of nationalism: European responses. London: Palgrave Macmillan.
23.
24. Nouby, F. M. (2019). European integration theories: A critical approach. Cairo: Arab Thought House.
25.
26. Tilford, S. (2015). The eurozone's migration crisis: Europe's credibility at stake. Centre for European Reform.
27.
28. O'Reilly, J., Leschke, J., Ortlieb, R., Seeleib-Kaiser, M., & Villa, P. (2016). Comparative perspectives on youth employment in Europe: A typology of labour market regimes. Journal of European Social Policy, 26(3), 234–250. https://doi.org/10.1177/0958928716642959

قائمة المحتويات:

الواجهة	
بسملة	
شكر	
اهداء	
أولا الاطار العام للدراسة	أ
ثانيا: أدبيات الدراسة	
1. تمهيد:	2
2. الاتحاد الجمركي: المفهوم، التطور، ودور بريطانيا.	3
1.2 أسباب ودو افع التكامل وعوامل التفكك: إطار نظري	3
1.1.2 نظريات التكامل الإقليمي	3
2.1.2 أدبيات التفكك: (Disintegration)	4
2. 2 مفهوم الاتحاد الجمركي وتطوره	6
2. 21. نشأة وتطور الاتحاد الجمركي	6
2. 3مفهوم الاتحاد الجمركي:	8
2. 4خصائص الاتحاد الجمركي	9
2. 5 اسباب الانضمام إلى الاتحاد الجمركي:	9
2. 6دور الاتحاد الجمركي في تعزيز التجارة داخل أوروبا:	11
3. العلاقات التاريخية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي	14
4. تطور العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا والاتحاد الجمركي:	22
5. دو افع انسحاب بريطانيا من الاتحاد الجمركي وتداعياته:	23
1 .5 أسباب ودو افع انسحاب بريطانيا من الاتحاد الجمركي	23
1 .1 .5 الأسباب الاقتصادية والتجارية	23
5. 2الأسباب السياسية والسيادية	27
4 .5 بروتوكول أيرلندا/أيرلندا الشمالي	27
6. تطور العلاقات بين بريطانيا والاتحاد الجمركي:	30
7. الدراسات السابقة	31
1 .7الدراسات السابقة باللغة العربية	34

7. 2الدراسات السابقة باللغات الاجنبية	35
7. 3.الفرق بين الدراسة والدراسات السابقة: الفجوة البحثية	40
ثالثا: الطريقة والاجراءات	
. تمهيد: الإطار المنهجي لدراسة تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي	42
2. منهج الدراسة:	42
3. مصادر جمع البيانات:	42
3. 1 المصادر الأساسية:	42
3. 2المصادر الثانوية:	43
4. مجتمع وعينة الدراسة:	43
4. 1مجتمع الدراسة:	43
4. 2.العينة:	43
5. أدوات الدراسة:	44
6. توصيف بيانات الدراسة:	44
رابعا: نتائج الدراسة	
1.1 تداعيات خروج بريطانيا على الاتحاد الجمركي الاوروبي:	50
1. 2التأثير الأولي لخروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي على ديناميكيات التجارة داخل الاتحاد	51
1. 3أثر انسحاب بريطانيا من الاتحاد الجمركي الأوروبي على التجارة السلعية داخل الكتلة	53
2. تحليل أبرز المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الاوروبي:	56
2. 1تأثير خروج بريطانيا على الميزان التجاري الأوروبي:	56
2. 3التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي (بيانات غير معدّلة موسمياً – مليار يورو):	63
2. 4تغيرات سلاسل التوريد داخل الاتحاد الجمركي	64
2. 5سلاسل القيمة وتاثيرها على اسعار المستهلك (الاتحاد الجمركي)	66
2. 6تحديات بعد البريكست (بريطانيا الاتحاد الجمركي)	68
خامسا:مناقشة النتائج والتوصيات	72
قائمة المراجع	76

قائمة الاشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
	صادرات الاتحاد الأوروبي الداخلية من السلع، جانفي 2002 - ديسمبر 2024	13
02	تجارة المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي مقابل بقية العالم	52
03	ارتفاع الحواجز غير الجمركية والحواجز أمام تجارة الخدمات بموجب اتفاقية تجارة حرة سيؤدي إلى انخفاض في الدخول مقارنة بالعضوية في الاتحاد الأوروبي	55
04	الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي حسب المجموعة السلعية، 2014-2024 (مليار يورو)	57
05	تطور التجارة الدولية للاتحاد الأوروبي في السلع (2014–2024)	58
06	التجارة الدولية في السلع لمنطقة اليورو - التغير الشهري مقارنة بالعام السابق (%)	59
07	تطور التجارة البينية الخارجية الألمانية (2018–2025): اتجاهات الصادرات والواردات والميزان التجاري – نموذج عن أداء قوة اقتصادية كبرى في أوروبا"	60
08	تطور مكونات الحساب الجاري لفرنسا (2000–2022) في سياق علاقاتها التجارية مع أوروبا	61
09	الميزان التجاري لمنطقة اليورو حسب المجموعة السلعية (مليار يورو)	62
10	تأثيرات خروج بريطانيا على الاتحاد الجمركي الأوروبي على اسعار الواردات الغذائية	65
11	إجمالي خسائر الوظائف في اطار خروج بريطانيا من الاتحاد الجمركي	66

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	تطور الاتحاد الجمركي	6
	مؤشرات التجارة للاتحاد الأوروبي – 2023	12
03	علاقات المملكة المتحدة الخارجية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (EU27)	18
04	قمم الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة	21
05	المؤشرات الاقتصادية للمملكة المتحدة قبل وبعد الخروج من الاتحاد الجمركي الأوروبي	24
06	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للمملكة المتحدة (أكتوبر - ديسمبر 2024)	26
07	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للمملكة المتحدة وتأثيرات الخروج من الاتحاد الجمركي الأوروبي	29
08	التدفقات التجارية لمنطقة اليورو - بيانات غير معدّلة موسمياً (بمليار يورو)	63
09	التدفقات التجارية للاتحاد الجمركي	64

الملخص:

تتناول هذه الدراسة الأبعاد والتداعيات الجوهرية لانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الجمركي الأوروبي، مستكشفة مدى تأثير هذا الخروج على حجم وجودة العلاقات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي. وقد كشفت الدراسة، من خلال تحليل دقيق للبيانات، أن الانسحاب أحدث "تغيرات هيكلية في الاتحاد الجمركي" عبر إعادة فرض الرقابة الجمركية وزيادة التكاليف التشغيلية والتأخيرات على الحدود. ونتيجة لذلك، حدث "تراجع حاد في التجارة السلعية" بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بعد اتفاقية التجارة والتعاون(TCA) ، حيث انخفضت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى المملكة المتحدة بنحو 15% وواردتها بنحو 20%، مما يشير إلى فقدان كبير للتكامل التجاري. وأكدت النتائج أن "تأثير الحواجز غير الجمركية" (مثل تكاليف الامتثال والتأخيرات) كان المحرك الرئيسي للخسائر الاقتصادية، مما أدى إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3.5% على المدى المتوسط واضطراب "سلاسل التوريد" وزيادة التكاليف وأسعار المستهلكين. وعلى الرغم من هذه التحديات، أظهرت "المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي" مرونة، حيث ارتفع الفائض التجاري السلعي للاتحاد إلى 147 مليار يورو في عام 2024، مدعومًا بقطاعات معينة.

Summary in English:

This study delves into the fundamental dimensions and repercussions of the United Kingdom's withdrawal from the European Customs Union, exploring the extent of its impact on the volume and quality of trade relations with EU member states. Through precise data analysis, the research revealed that the withdrawal brought about "structural changes in the Customs Union" by re-imposing customs controls, increasing operational costs, and causing border delays. Consequently, a "sharp decline in goods trade" occurred between the UK and the EU following the Trade and Cooperation Agreement (TCA), with EU exports to the UK dropping by approximately 15% and imports by about 20%, indicating a significant loss of trade integration. The findings underscored that the "impact of non-tariff barriers" (such as compliance costs and delays) was the primary driver of economic losses, leading to an estimated 3.5% reduction in GDP in the medium term and disrupting "supply chains," increasing costs and consumer prices. Despite these challenges, "EU economic indicators" demonstrated resilience, with the EU's goods trade surplus rising to €147 billion in 2024, supported by specific sectors.